

صناعة القرار الإستراتيجي في الإدارة الحكومية

إعداد الدكتور

محمد عبد الله صفاوي محمود

أستاذ القانون العام المساعد

بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :

"ما كان لننى أن يكون له أسرى حتى يُثْخَنَ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عرض الدنيا وَ اللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ". ()

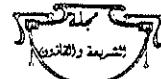
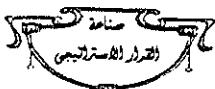
يقول تعالى مكياً فينا: *لَا يَنْهَاكُمْ رِبُّكُمْ عَنِ الْمُحَاجَةِ*

والذى ينبغي على الأمير الذى أن يدرس جيدا جميع الاحتمالات حتى يحافظ على شجاعة رعایاه ، وأن يعمل جيدا على توفير المؤمن والسلاح بدرجة كافية حتى يستطيع تحقيق النصر والفوز... نعم يجب على الأمير الا يكون قطة حتى لا تفترسه الكلاب المسحورة بل يكون شجاعا قويا صلبا .. (٢)

ప్రాణికి విషాదం కలుగడానికి సహా చేయాలి. అందులో ఈ ప్రాణికి విషాదం కలుగడానికి సహా చేయాలి.

^(١) سورة الانفال الآية رقم (١٦٧).

(٤) الأمير - تعريف وتقديم / خليل حنا تادرس، مكتبة النافذة، الطبعة الأولى - ٢٠٠٦ ص ١٠٥.



الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين
سیدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعـ

مدخل

التقدم إرادة (١) ؛ ولم يعد في عصرنا الحاضر من الممكن لأى دولة أن تزدهر وتتطور دون أن تكون عندها الأجهزة والمؤسسات المخلصة التي تومن بهذا التقدم ودورها في صناعة المدنية والحضارة ، وهكذا تظل الحاجة إلى الإدارة العامة باعتبارها هي الركيزة التي كانت وراء تقدم دول العالم الأول ، وتبقى الحاجة ضرورية لها في ظل بلدان العالم المتختلف باعتبار أن لديه تركة التدهور والمشكلات الضخمة ، التي لا يمكن حلها إلا من خلال الاعتماد على الإدارة الحكومية (٢) ، عن طريق التخطيط لتحقيق الأهداف الكبرى (٣) .

وارادة التقدم وإدارته تتطلب ما يلى:

أولاً : الإيمان بضرورة التقدم والتطور .

ثانياً : وجود نظام ديمقراطي للحكم .

ثالثاً : اعتناق الفكر الاستراتيجي السديد ، لم يبق من سبيل سواه ، رغم ما قد يخالف عنه من تضحيات ، قد تكون جسيمة في بعض الأحيان ،

(١) في تقرير منظمة الشفافية العالمية التابعة لمنظمة المتحدة ، حصلت مصر على الترتيب ١٠٥ من في التصنيف العالمي لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٧ م ، وهذا وضع خطير بالنسبة لمصر بالمقارنة بقطر التي حصلت على المرتبة ٣٩ والإردن على المرتبة ٥٦ ، حيث أصبحت مصر في ذيل القائمة حتى بالنسبة للدول العربية . المصدر : تقرير B.B.C. بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٨ م

(٢) دكتور / أتور رسن ، مبادئ الإدارة العامة ، الناشر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) المرحوم العلامة دكتور / سليمان الطماوى ، مبادئ علم الإدارة العامة ، الطبعة السادسة ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٧ ، ١٨٤

فالمدينة الغربية الحديثة قامت على أنقاض الكثير منها ، أما الإدارة بالعاطفة ، وإتباع سياسة رد الفعل دون أن تكون هذه الإدارة فاعلة ، فهذه هي أدوات التخلف^(١) .

وينتشر القرار الاستراتيجي : للإدارة العامة أمراً لازماً لصناعة التقدم على الأمد الطويل مع الفرز على الفكر الروتيني التقليدي الذي لا يخلق مدينة ولا يصنع حضارة ، والذي يعد أداة التخلف الرئيسية^(٢) .

والدول المتقدمة جماء ما حدث لها هذا إلا باتقادها لصناعة القرار الاستراتيجي ،^(٣) حيث لا يعد عملية سهلة ، بل تتطلب قدرات واستعدادات وعناصر من نوع خاص ، نحاول أن تكون محلاً لهذه الدراسة ، والتي تناولها من خلال خطة البحث التالية :

الفصل الأول : ماهية ومقومات صناعة القرار الاستراتيجي .

الفصل الثاني : كيفية صناعة القرار الاستراتيجي .

الفصل الثالث : خصائص صناعة القرار الاستراتيجي في الإدارة الحكومية المصرية .

(١) فعلى سبيل المثال مصر جاذبة للسياحة بإمكانياتها ، وطاردة بمعاملات أهلها وتختلف إدارة هذه المنتشات السياحية .

(٢) دكتور سليمان الطماوى، نظام الحكم والإدارة فى الإسلام - دراسة مقارنة، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربى ، ص ٢٥

(٣) جاك ايلول ، خدعة التكنولوجيا، ترجمة دكتورة / فاطمة نصر ، طبعة خاصة دار سطور ، مكتبة الأسرة ٢٠٠٤ - رقم ١٠ ص ٩١ .



الفصل الأول

ماهية ومقومات صناعة القرار الاستراتيجي Objectivity and basics of making strategic decision

تقديم وتقسيم :

هناك أوجه تمايز نمطي بين عملية صناعة القرار الاستراتيجي ، من الإدارة الحكومية وغيره مما قد يتخطط بها من القرارات الأخرى التي تتخذ في إطار السير التقليدي للأمور والمسائل الإدارية،^(١) كما يختص القرار الاستراتيجي بأسس ومقومات نعتمد عليها ، وهي في هذا تختلف عن عملية اتخاذ القرار^(٢) في ذاته الذي هو عملية ديناميكية تقلل الفكر الاستراتيجي إلى ترجمة إدارية عملية ، ومن هنا فإنه من المفيد التعرف على الدور الذي يلعبه هذا القرار في مجالاته التي سوف تتضح لنا تباعاً ،

ومن ثم نقسم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : مفهوم صناعة القرار الاستراتيجي .

المبحث الثاني : مقومات صناعة القرار الاستراتيجي .

المبحث الثالث : مفهوم ومقومات صناعة القرار الاستراتيجي في الشريعة الإسلامية .

(١) راجع : دكتور / حسن وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، صادر ضمن سلسلة عالم المعرفة، وهي سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب - الكويت، كتاب رقم ١٩٠ - أكتوبر ١٩٩٤ ص ١١١ .

(٢) راجع : دكتور / فاروق رضوان . دكتور / محمد عبد المقصود . دكتور / رشاد حسن علي . دكتور عبد الخالق تحفة ، إدارة الأعمال - منخل وظائف ومهارات المديرين ، ط ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ص ٣٧١ .
دكتورة / عزيزة الشريف ، أنشطة العملية الإدارية ، بدون تاريخ ، الناشر : دار القھضة العربية ص ١١ .

المبحث الأول

مفهوم صناعة القرار الاستراتيجي

The concept of making Strategic decision

يفتتحى الإلمام بالموضوع أن تعرّض لعدة مفاهيم مرتبطة بهذا البحث ، حتى يتضح لنا في النهاية المفهوم الحقيقي لعملية صناعة القرار الاستراتيجي من الإدارة الحكومية . وذلك كله من خلال عدة نقاط هي :

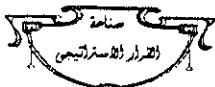
أولاً : مفهوم الاستراتيجية :

الاستراتيجية كلمة معربة ، فلا يوجد لها اشتراق من اللغة العربية ، وفي الإنجليزية ترتبط بالخطط الكبرى في فن إدارة الجيوش ، ومن ثم فهي ذات اصطلاح عسكري strategy وقد يشتق منها معنى الخدعة والخطة الحربية stratagem (¹) ونظراً لخطورة العمليات الحربية فإنها تتطلب قراراً إستراتيجيًّا سواء كانت الخطة هجومية أم دفاعية ، ومن ثم ونظراً للدور الذي يلعبه القرار الاستراتيجي ، في الإدارة العامة والإدارة الحكومية ، خاصةً فقد تم استعارة هذا الاصطلاح إلى المجال الإداري ، حتى غداً من المألوف وصف القرار ذو التأثير البعيد والجوهرى بالاستراتيجي .

وفي اللغة الفرنسية : خدعة أو حيلة stratagème وحيل الحرب وفن الموضع العسكري stratagèmes de la greee

(¹) انظر :

-Longman Active study dictionary, printed in Egypt by Al-Ahram Comercial press, first pulilshed 1986. This impression 1988 , P.6.5 : "start e-gy the art of planning a war : a general who was a master of strategy compare tictics stra. te. gic adj done for Reasons of strategy : a stretegic decision - strategically adv."



ـ ('). stratégie n . f . , tactique, manoeuvre

الإصطلاح فى قاموس LA ROUSS أنه :

staratagème N . M (gr staratagême art militaire) .
ruse de gurre, par ext . finesse , subtilité , tourd' a dresse
. strategie n . m . Ant . gr . Genérél d'armée ; principal
magistrat a Athènes.

Stratégie n. f. partie d l'art militaire qui s' applique
aux moyens de conduire et de diriger les armées" (').

و عملية نقل الإصطلاح من المجال العسكري إلى المجال الإداري ،
تمت على أساس أن العمليات العسكرية لا تدار بالطرق العادلة والوسائل
التي يعتمد عليها في حالة السلم نظرا لخطورتها فيطلب ذلك ما يلى (١) :

(أ) رسم أهداف كبرى . (ب) الإمكانيات المتاحة .

(ج) العوائق . (د) الإمكانيات المحمولة .

(د) تفعيل وظائف وعمليات الإدارة الجوهرية .

(١) انظر

- Dictionnaire Juridique . FRNCO-ARABE, Par : le Doctor Abel-kader Marzouk, Juge. Dar El-Fikr El-Arabi, P. 418.

(٢) - Dictionnaire Complet illustre de la langue Francaise , par ; P . LAROUSSE , 307 e édition , Montréal.Librvvel. airie Beauchemien limitée 430 rue Saint-Gabriel , 430. 1945, P. 760.

(٣) راجع : دكتور / على السلس ، الإدارة المصرية، رؤية جديدة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، من ١٠٥ . حيث يعرف سعادته الاستراتيجية بأنها : " هي العمل المخطط القائم على البحث ودراسة من أجل الكشف عن أفضل السبل لاستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة ، والتغلب على الصعوبات والمعوقات المحيطة وتلك لتتأمين الوصول إلى الهدف المحدد ، فالقائد العسكري حين يضع إستراتيجية لتحرير قطعة من الأرض مثلا فهو يحدد الموارد والطاقة التي يستطيع السيطرة عليها من أفراد ومعدات ومعلومات " .

ويقوم القرار الاستراتيجي في الإدارة لأهداف كبيرة ذات تأثير جوهري ، و هي تعمل في المجالين الإستراتيجي و الديني على سواء ، وتقوم على إصلاح جذري ، ووأد الأسباب التي أدت إلى التخلف الإداري وارسال مقومات وأسس جديدة في ميدان التفعيل الديني للخطط والسياسات العامة ، وبالتالي يحدث هذا التشابه بالمجال العسكري ، فتم استعمال هذا المصطلح بناء على هذا السبب.

ثانياً : القرار الموصوف بالاستراتيجي :

القرار الموصوف بالاستراتيجي في الإدارة الحكومية ، يختلف في معناه عن القرار الإداري ، فال الأول هو أحد أدوات الإدارة العامة، ومن ثم فإن النظر إليه ينبغي أن يكون جد مختلف. فالقرار في مجال دراستنا يشمل كيفية تكوينه واتخاده في تحقيق الأهداف الإدارية سواء أكانت تقليدية أم جذرية^(١) ويعرفه البعض من هذا الجانب بقوله أنه : اختيار أحد المسؤولين بإدراكه التام بين البديل المتاحة لديه في موقف معين تحقيقاً لهدف محدد^(٢).

وهو لدى البعض يدرج ضمن الإستراتيجية الإدارية الخاصة بعملية وضع السياسات العامة والتنفيذية لتسهيل في زيادة نمو المنظمة - أو

(١) الاختلاف بينهما مردود أن القرار الإداري مجال دراسته القانون الإداري حيث يحدد مفهوم فيه بأنه : إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بقصد إحداث أمر قانوني يكون ممكناً وجائزًا وبالتالي على مصلحة عامة. ويقوم هذا القرار على ركيزتين هما الإمكان - والسلطة الإدارية، بينما تمثل شروطه في خمسة هي : الاختصاص والشكل والإجراءات والمحل والسبب والغاية ، ومن ثم فدراسة قانونية، بحيث تختلف عن دراسة القرار في مجال دراسة الإدارة العامة . راجع :

دكتور / محمد أنس قاسم جعفر ، الوسيط في القانون العام ، الطبعة الثانية ١٩٩٤ ص ٢٤٧ .

(٢) دكتور / محمد أنس قاسم جعفر ، الوسيط في القانون العام ، سالف الإشارة إليه ، ص ٢٥١ . ويفهم سيادته في ذات الصفحة هذه القرارات إلى روتينية وأساسية .

الشركة وربحيتها في الأجل البعيد وفي عملية التنسيق بين الإدارة العليا والوسطى والدنيا (١)

ويقرر البعض بأنه : " إصدار حكم معين بما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما ، وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها . أو " هو لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة ، وفقاً لتوقعات معينة لمتخذ القرار " (٢) .

ويحاول البعض أن يحصر التعريف بقوله : " حين يقتصر مفهوم القرار الإداري على مجرد اختيار أفضل بديل من البدائل المتاحة لتحقيق هدف محدد يرغبه التنظيم . فإن مفهوم اتخاذ القرارات الإداري A process يتسع ليصبح عملية management decision making تتكون من عدة مراحل تجسد معاً إطاراً متكاملاً لوظيفة كل من يتأخذ قراراً (٣) .

ويتجه البعض إلى وصف هذا القرار بأنه : " الإدارة العامة فتبحث في كيفية صنع القرار الإداري ، فتبين المراحل المختلفة لهذه العملية ، وكيف

(١) دكتور / حسن محمد وجيه ، مقدمة في علم التفاوض ، سابق ص ١١١ .

(٢) انظر في هذا التعريف :

- E. F. Harrison. management and organization. Boston , Houghton Mifflin company, 1974.

مشار إليه لدى : دكتور / جميل أحمد توفيق . دكتور / على الشرقاوى ، إدارة الأعمال مدخل الوظائف والممارسات ، ط ١٩٨٨ ص ١٢٢ ، ١٢٣ . ويشير إلى التعريف التالي أيضاً وهو: "الإخبار من بين مجموعة من البدائل . وتتضمن عملية اتخاذ القرارات الإدارية ، صنع قرارات داخل التنسيق التنظيمي ، يقوم به هؤلاء المسؤولون عن الأنشطة المكونة لوظائف الأطراف المشاركة في العمل " وهذا التعريف حسب الإشارة هو لهيربرت البايز ، في مؤلفة :

- Management Toward Accountability and performance Illionis Irwin, 1975.

(٣) دكتور / فاروق رضوان وآخرون ، إدارة الأعمال ، سابق ٣٧١ .

تم بحيث نضمن في النهاية أن يصدر القرار المناسب. فالقرار الإداري في مجال الإدارة العامة يعني الإختيار بين أكثر من بديل بهدف حل مشكلة معينة تفرض للإدارة وللرؤساء الإداريين". (١)

وي نحو البعض إلى أنه : " ومن ثم يمكن اتخاذ القرارات في شأن أفضل الأساليب الممكنة على أساس مدى فاعليّة كل بديل وما يمكن أن يتحقق عنه من آثار جانبية ، أى أن الأساس في الإختيار هو المقارنة بين العائد المحتمل لكل أسلوب بديل من ناحية ، وبين التضحيات أو التكاليف المترتبة عليه من ناحية أخرى (٢) ."

وجهة نظرنا في الموضوع :

بعد هذا الاستعراض المقصود لعدد من تعريفات الفقه للقرار الموصوف، فإننا نرى أن القرار من وجهة نظر دارس الإدارة العامة هو عملية علمية وفنية (٣) للإختيار بين فرص متعددة لتحقيق هدف روتيني أو استراتيجي (٤). وهكذا فإن هناك عدة عناصر يقوم عليها هذا القرار هي :

(١) دكتور / رمزي طه الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، الناشر دار النهضة العربية ، ط ١٩٨٨ ص ٧٩.
ويضيف سعادته : " أما شرعية القرار ومدى اكمال أركانه. فلا تهتم بها الإدارة العامة . ولذلك تهتم الإدارة العامة أساساً بإلضاح المقومات الضرورية لإصدار القرارات الرشيدة وكيفية التتنسيق بينها في حالة تعارضها ، ومدى اتفاقها مع الأهداف التي يراد تحقيقها ومدى قبولها لدى الأفراد "

(٢) دكتور / على السلمي ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١٠٦ .

(٣) ونسنا هنا في مجال تحديد وجهة النظر المتعددة في بيان العلم والفن واتساع موضوعات العملية الإدارية في نطاقهما معاً أو واحد منها ، وكل ما يمكن قوله هنا هو أننا نرى أن صناعة القرار واتخاذه تجمع عناصر من الفكرتين مع تغليب أحدهما في مرحلة وتقدير الآخر وهذا بعد مرحلة يعتمد على حد كبير على تقدم الفكر الإداري واستناده على الرغبة في التقدم، لا مجرد عمليات للتسكين مع بقاء المشكلات الكبرى كما هي .

(٤) راجع : جاك إيلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٩٢ .

(أ) العملية العلمية والفنية : إن المراحل المتعددة والمترالية التي يمر بها القرار في الإدارة العامة تجمع في طياتها بين الطبيعة العلمية التي تعنى المبادئ العلمية التي تحكم العملية الإدارية في جوانبها الديناميكية والاستاتيكية ، وكل بعد عن الأسس العلمية في هذا الأمر من شأنه أن يتسبب عنه خلل واضح في صناعة واتخاذ القرار وتنفيذه ، كذلك فإن المبادئ العلمية أصبحت هي المعايير الأساسية في نجاح الإدارة العامة سواء في نطاق الخدمات أو المنشآت ذات الطبيعة الاقتصادية ، فلم يعد الأمر محلاً للعشوانية والإرتجال .

ويعتمد القرار أيضاً على الجوانب والمهارات الفنية ، لأن طالما أننا في مجال الإدارة العامة ، فإن النواحي سالفـة البيان تشكل العنصر الثاني في توافق القرار وقيوله ، ومدى النجاح الذي يمكن أن يلقاء في توافقه مع البيئة بمظاهرها المتعددة^(١) .

(ب) الفرص والدائل : إن النظام الإداري السليم هو الذي يقتضي الفرص المتاحة له لتحقيق أهدافه العادية أو الجوهرية ، ويتطلب هذا دراسة متعمقة وجادة وحرفية لم تعد في مفاهيم وتطور الأفكار الإدارية العصرية ، محلاً لتخمينات ، بل تقوم عليها مؤسسات إدارية وفنية ، فأصبح معدل الإنفاق على البحث والدراسات في المنشآت تحتل جزءاً كبيراً من ميزانيات المؤسسات والهيئات ، باعتبار ذلك يدخل في إطار

(١) دكتور / جميل توفيق . دكتور / على الشرقاوى ، إدارة ، سابق ص ١٣٣ .

الإنفاق الاستثماري ، وغدا في نظر الإدارة العامة المتقدمة أن النجاح إنما يتحقق بالعلم والعقل لا بالعاطفة والدجل والعشوانية في التفكير^(١) .
وتدخل دراسة البديل هنا إلى جانب بحث واقتناص الفرص ، وهذا ليست عملية عادية بل تحتاج إلى^(٢) :

- ١ - دراسة مفهوم البديل . ٢ - مصدر البديل .
- ٣ - التفاعل الدينامي للبديل . ٤ - مقارنة البديل .
- ٥ - الترابط الكمي والكيفي بين البديل والهدف .

(ج) الأهداف الروتينية والاستراتيجية : على قدر أهمية الأهداف التي تتبعها الإدارة الحكومية تحقيقها ، يأتى القياس والمعيار الإداري فى تحديد تكوين وبناء واتخاذ وتنفيذ القرار^(٣) .

والمعايير الحديثة فى الإدارة تفرق بين هذين النوعين من ناحيتين :

الناحية الأولى : المنهج والأسلوب التخطيطي وطريقة التفكير.

(١) راجع : عبد الخير محمود عطا ، خصائص صنع القرار السياسي فى المجتمع اليابانى وإمكانيات تدعيم العلاقات العربية اليابانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - صادر عن معهد البحث والدراسات العربية - الدراسات الخاصة - ١٩٨٠ ط ١٧ ، ص ١٤ ، ١٥ .

- دكتور / سليمان الطماوى ، نظام الحكم والإدارة ، سابق ص ٢٥ ، جاك ايلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٩١ . دكتور / جمال العطيفى ، آراء فى الشرعية وفي الحرية ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ص ٦٣٦ - ٦٣٨ .

(٢) فى المقارنة بمفهوم القرار السياسي ، يقر البعض أنه هو : " نوع من الاستجابة لمنبه خضع له الجسد الإجتماعى يترتب عليه اختلال توازن ذلك الجسد ، ولذلك فهو يسعى من خلال تلك الاستجابة إلى استعادة التوازن المفقود . لذلك فإن القرار السياسي هو " نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التى تعرفها الممارسة السياسية " . راجع : عبد الخير محمود عطا ، خصائص صنع القرار السياسي ، سابق ص ١٥ .

(٣) دكتور / أنس جعفر ، الوسيط ، سابق ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

الناحية الثانية : التمويل الأصلى والمساعد ، والمصادن المحققة والمحتملة.

ثالثاً القرار الاستراتيجي : تتجأ الإداره الحكومية الى أحد نوعين من القرارات ، فإذا اتصل الأمر بالسير العادى للأمور فى المرافق والهيئات والمؤسسات الحكومية ، فإنها تعتمد وسيلة القرار العادى أو الروتينى ، وهو لا يعد إتباع الأساليب العلمية والفنية فى تكوينه واتخاذه وتنفيذـه^(١).

- أما القرار الاستراتيجي فهو يمكن النظر اليه من ناحيتين أو على

مستويين : **- المستوى الأول :** رسم السياسات والبرامج والخطط ، فعندما يتصل الأمر بمشكلات كبرى وجوهرية تعرض التقدم فى الدولة ، فإن الاعتماد سوف يكون على هذا المستوى الذى تقوم به أجهزة الدولة المسئولة عن السياسة العامة ، وقد تم صياغتها فى صورة قوانين تصدر عن السلطة التشريعية ، أو عن طريق القرارات والإجراءات التى تخذلها

السلطة التنفيذية في مستوياتها العليا ^(٢) **- المستوى الثاني :** ترجمة المستوى الأول عن طريق الإداره الحكومية ، وإذ مما بلغ هذه السياسات ، فإنها تظل على نطاق الخطوط العامة ،

(١) دكتور / فاروق رضوان وأخرون ، إداره ، سابق ص ٣٧٣ ، دكتور سليمان محمد الطماوى ، مبادئ علم الإداره العامة ، سابق ص ٤٩٢ وما بعدها . وله نظام الحكم والإداره ، سابق ص ٤٩٨-٤٩٩ . دكتور / رفاعة محمد راغب ، مبادئ علم الإداره ، سابق ص ٦٥٥-٦٥٦ .

(٢) دكتور / رفاعة محمد راغب ، الأصول الفنية ، سابق ص ١٣٥-١٣٠ . وراجع بحث دكتور هورست أفييلد ، اقتصاد يغنى فقر ، سابق ص ٢٠٩ . دكتور هورست أفييلد ، بروهان " توكيمونو " .

جون هارتن ، الصناعات الإبداعية ، سابق ص ٣٧٠-٣٧٣ .

ويظل القرار الإداري الاستراتيجي من زاوية الإدارة العامة هو المعول عليه في نجاحها أو فشلها ، ومن ثم يعمل هذا القرار الاستراتيجي على تحقيق التقدم من خلال :

(أ) التصدى للمشكلات القائمة : وهي المشكلات الكبرى الموجودة بالجهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي إلى العجز عن صناعة واتخاذ القرارات بفاعلية ، ومن ثم إلى التأثير في العائد .

الحادي لعملية الإنجاز ، أو فشلها ، وقد تكون هذه المعوقات متصلة بترهل الجهاز الإداري أو ببرورقراطية المستبدة أو كان الإستبداد مع الفساد متحالفين بشكل يؤدي إلى تخلف الدولة ، وهذه وغيرها مشكلات داخلية ، وقد يتصل الأمر بمعوقات من خارج الجهاز ذاته سواء اتصلت بالبيئة المحيطة السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية ، وهذه كلها أمور تدخل في حساب صانع ومتخذ هذا القرار الاستراتيجي ^(١) .

(ب) صناعة التقدم بالقرار الاستراتيجي : ذلك أن الإستسلام للوضع الراهن ، والتعامل معه باعتباره أفضل المتصور ، هذاء يؤدي بالدولة إلى التخلف ، ومن ثم يظل دائماً في ميدان الإدارة العامة التفكير في القرار الاستراتيجي ، لأنّه يحدد الأهداف الجوهرية ويدرس الفرص ويقومها والبدائل واختباراتها ، والتضحيات المحققة و المحتملة ، ومن ثم يتم صناعة التقدم به ^(٢) .

(١) دكتور / علي السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١٠٧ .

(٢) بيتر تيلور . كولن فلت ، الجغرافيا السياسية لعلمنا المعاصر ، الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليات ، سابق ص ٣٠٨ . وراجع :

- عبد الخير محمود عطا ، خصائص صنع القرار السياسي ، سابق ص ٩ .

- دكتور / فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجده نفسها ، سابق ص ٦٥ .

- برنارد شفارتز ، القانون في أمريكا ، سابق ص ٢٩٢ .

(ج) قرار استراتيجيات الأزمات : من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالقرار الاستراتيجي دوره في مواجهة الأزمات التي ت تعرض الإدارة الحكومية في مسؤوليتها عن التقدم خاصة في البلدان المختلفة ، التي تواجهها أزمات إدارية تحتاج في النصب عليها إلى قرار استراتيجي ، فلم يعد في ظل المعايير الإدارية الحديثة مقبولاً الانتظار لحين حدوث المشكلات الجوهرية التي قد تعصف بكل ما تم إنجازه أو الحيدة به عن الأهداف الكبرى المبتغاة .

(د) الإدارة بالقرار الاستراتيجي^(١) : فالإدارة الحديثة التي تحقق التقدم لم تعد استاتيكية جامدة لا تفك في المستقبل ، بل هي الإدارة التي تصنع هذا المستقبل ، وتسطير على الزمن ليس الحاضر بل تستدعى المستقبل لتحكم عليه وتقرر ما ينبغي أن تتحقق فيه ، ومن هنا ، فكانت التقدم والإزدهار الذي حدث بالمجتمعات ، والخلف الإداري الذي لحق بمجتمعات أخرى وهي أكثر دول العالم الآن . فالإدارة الحديثة المتطرفة لم تعد تجعل الزمن يقودها بل هي الفاعلة فيه ، وهي المسطرة عليه ، وهي التي تخلق الظروف ، ولا تقع تحت رحمتها^(٢) .

(١) انظر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، سالف الإشارة إليه ص ١٠٠ وما بعدها . - دكتور / جميل توفيق . دكتور / علي الشرقاوي ، إدارة ، سابق ١٣٢

(٢) راجع : جاك اينول ، خدعة التكنولوجيا سابق ص ٩٥ ، حيث يذكر المؤلف أن "السلطات العامة تتمنى بغياب البصيرة حينما ترسم خططاً غير كفء ، وتفشل في تمويلها كما يجب" .

رابعاً : صناعة القرار الاستراتيجي :

يمر القرار الاستراتيجي بمراحل ثلاثة هي^(١) :

- المرحلة الأولى : صناعة القرار : وهي مرحلة يتم فيها بناء وتكوين القرار الاستراتيجي وتحدد من أصعب الخطوات التي يمر بها فيتم تحديد الأهداف الجوهرية أو الأساسية التي تتغياها الإدارة ، ثم دراسة هذه الأهداف ومقارنتها بغيرها ، ويلى ذلك بحث المعضلات والمعوقات القائمة أو المتصور وقوعها ، وإستدعاء الزمن للحكم عليه ، وبعد ذلك يأتى دراسة الموارد والإمكانيات ومصادر التمويل ، والتفاعل مع جهات هذا التمويل ، ودراسة المخاطر ودرجاتها ، والمؤثرات المرتبطة الداخلية منها أو الخارجية ، والamarج أو التضاد البيئي ، وهي مرحلة تعتمد على المبادئ العلمية ، مع استدعاء المهارات الفنية عند الحاجة^(٢).

- المرحلة الثانية : اتخاذ القرار : وهنا يتم انتقاء البديل المناسب فى ظل طروحات عديدة ، عند مقارنة العاد الحدى لكل منها ، مقارنة بالجهد المبذول فى تحقيق الهدف ، وتنطلب هذه المرحلة مهارات فنية عالية ، ولذا يطلق عليها قن إتخاذ القرار .^(٣)

(١) راجع : دكتور / محمد أنس جعفر ، الوسيط سابق ص ٢٥١ - ٢٥٤ .

- ويمر القرار السياسي في نظر - البعض - بمراحل ثلاثة :

- الأولى : صنع السياسة . - الثانية : صنع القرار السياسي .

- الثالثة : تنفيذ القرار .

(٢) انظر : دكتور / حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية - القاهرة - مكتبة القاهرة الحديثة ، بدون تاريخ

ص ١٠٠١١ ، نقلًا عن عبد الشفير محمود عطا ، خصائص صنع القرار ، سابق هامش من ١٥ .

(٣) إيان ج . سيمونز ، البنية والابتسان عبر العصور ، ترجمة السيد محمد عثمان ، عالم المعرفة ، ٢٢٢ .

يونيو ١٩٩٧ ، ص ٧

- المرحلة الثالثة : تنفيذ القرار ، وفيها يتم نقل التفكير الاستراتيجي الذي تم بلوترته في صورة قرار إلى الواقع العملي من خلال عمليات الإدارة ووظائفها المتعددة ومن خلال مجموعة الإجراءات والممارسات ، التي يتخذها الجهاز التنفيذي في الإدارة العامة ، وهذا يتم في الغالب عن طريق المستويات الوسطى والدنيا من الإدارة^(١) .

وتعتبر مرحلة صناعة القرار الاستراتيجي من أهم وأخطر المراحل ، بل يمكن القول أن عليها يتوقف نجاح أو فشل هذا القرار ؛ وذلك لعدة أسباب^(٢) :

- السبب الأول : أنها تمثل البناء أو الأساس الذي يرتكن إليه هذا القرار ، سواء من حيث تفاعله مع الكائن وتحقيقه لما ينبغي أن يكون ..

- السبب الثاني : يتوقف المعدل الحدي لنجاح عملية انتقاء البديل على دراسة هذه البديل في حد ذاتها ، ودرجة القيمة المعطاة لكل بديل في ضوء معوقاته وتمويله والمبذول لتحقيقه ..

- السبب الثالث : نطاق التفكير الاستراتيجي يسيطر على عملية الصناعة للقرار الناتج عنها ، وهي عملية عقلية ومنطقية تدرس الواقع والمستقبل ، وتستدعي لتحكم عليه ، وهذا يتوقف عليه النجاح ودرجته بالنسبة لهذا القرار ..

(١) دكتور / رفاعي محمد رفاعي ، الأصول العلمية ، سابق ص ٧٤ ، دكتور / رمزي الشاعر ، ميداير علم الإدارة العامة ، سابق ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،

(٢) فعالم اليوم أصبح عالما تقنيا ، راجع جاك إيلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، حيث يبين أن : "ينظر التفكير التقني إلى العالم من منطق القوة ومعدلات النمو .."

المبحث الثاني

مقومات صناعة القرار الاستراتيجي

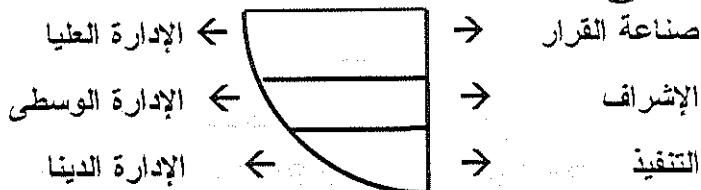
Basics of making Strategic decision

إن نجاح القرار الاستراتيجي لا يتوقف على إتخاذه فقط بل على مرحلة صناعته ، وهذه تعتمد على عدة مقومات وأسس تمثل المبادئ العلمية والفنية التي يقوم عليها :

صناعة القرار الاستراتيجي عملية بشرية :

وتقوم على مهمة هذه الصناعة المستويات العليا في الإدارة ، تلك التي تتفرغ للعمليات التخطيطية والإجمالية ، ثم يتولى دورها بعد ذلك فيما يتصل عادة بالرقابة ، بينما تنقل الوظيفة الإشرافية على التنفيذ غالبا إلى مستوى الإدارة الوسطى ، ويضاف إلى ذلك مهمتها في الرقابة حسب المستوى الإداري ، وتقع على الإدارة الدينما مهمة التنفيذ ونقل تفصيلات القرار إلى واقع ملموس فيما يتصل بسير الإدارة العامة^(١) .

(١) انظر : دكتور / رفاغي محمد رفاغي ، الأصول العلمية لإدارة الأعمال ، بدون تاريخ ، ص ٧٣ .
ويقول : « فعلى المستويات الإدارية العليا تجد عمليات التخطيط والرقابة تتناول الإجماليات والأهداف العامة ». وراجع قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٢ ومنذكـته الإيضاحية فيما يتصل بتجديد مستوى الإدارة العليا في الإدارة العامة وهي تشمل جميع الوظائف العامة التي يقوم شاغلوها تحت التوجيه العام برئاسة إحدى وحدات الدولة أو الإشراف على أعمال نشاط ذي طبيعة متنوعة ممارسة تنظيم تقسيمي يطلق عليه اسم إدارة عامة تكون عادة من عديد من التقسيمات الداخلية التي يطلق على كل منها اسم إدارة وتحقق الإدارة العامة فيما بينهما خدمة أو غرضاً وتتضمن واجبات وظائف هذه الدرجة مهام توجيه الأفراد وتنظيم برامج العمل والتسيير والرقابة . وتلاحظ هنا أن صناعة القرار الاستراتيجي أوسع من مهام هذه الدرجة حيث تشمل علاوة على ذلك شاغلو الوظائف العليا والوظائف الإدارية للقيادات السياسية ، وذلك في الدول التي تختلف فيها هاتان الوظيفتان كمصر .



ونلاحظ هنا أن المسئولية عن صناعة القرار الاستراتيجي تختلف في البلدان المتقدمة إدارياً عنها في البلدان المختلفة، ففي هذه الأخيرة يحصل خلط وعدم وضوح فيما يتصل بالجوانب السياسية والإدارية لأية عملية، وينتتج عن ذلك عدم وجود جهاز تقني متخصص، وعدم الحرفة في إتقان هذه الصناعة، حيث غالباً ما يلجأ السياسيون إلى القرارات والمشروعات التي تجعل لهم قبولاً جماهيرياً، ولو على حساب المصلحة العامة والمبادئ الإدارية السليمة، ويتحول الأمر، إلى نوع من التحالف غير المشروع بين السياسيين في خدمة مصالحهم والسيطرة على النواحي الإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود صناع جيدين للقرارات الإستراتيجية، على عكس الحال فيما تناوله به الإدارة الحديثة^(١).

(١) راجع : نورينا هيرتس ، السيطرة الصامتة - الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية ترجمة : صدقى خطاب ، كتاب ضمن سلسة عالم المعرفة ، العدد ٣٣٦ ، فبراير ٢٠٠٧ ص ٢٤٠ . وينظر المؤلف أنه :

"فإذا أردنا أن نستعيد الثقة فإن على السياسيين أن يبرهنو للجمهور الانتخابى على إيمانهم بعلنون من أجل مصلحة الجمهور - لا من أجل مصلحة خاصة".

وراجع : بيتر تيلور وكولن فلت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر - الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليات - سلسة عالم المعرفة كتاب رقم ٢٨٢ ، الجزء الأول - يونيو ٢٠٠٢ . ترجمة / عبد السلام رضوان ، دكتور / إسحاق عبيد ص ٨٥ ، ٨٤ .

ومن أجل تعزيز القدرة البشرية في صناعة القرار الاستراتيجي ، ينبغي أن تدخل في مجالها^(١) :

- الكوادر المؤهلة ؛ إن عملية صناعة التقدم بالقرار الاستراتيجي للإدارة العامة تتطلب أن تكون قادرة ومؤهلة ومخلصة؛ وهذا لن يتحقق إلا بتوافر مقدماته الضرورية ، بوجود نظام الحكم الرشيد والصالح الذي

تمثل أهم معاييره:

- وجود انتخابات و اختيار حر و نزية للسلطات العامة والمحلية .

- حكم القانون وسيادة المشروعية .

- المسؤولية .

- الضبط الرقابي .

وبتوافر ذلك تأتي صناعة القرار الاستراتيجي من نظام حريص على التقدم ، ويصنع هذا التقدم من هذا القرار ، وتزداد الحاجة إلى ذلك في بلدان العالم المتختلف ، حيث لن تتحقق أهدافها الكبيرة دون الاعتماد على الدولة ؛ خاصة أن هذه المشروعات قد تكون قليلة الربحية ، أو ذات أهداف اجتماعية ، لن يتهم بها القطاع الخاص^(٢) .

وينبغي أن تتسم هذه الكوادر البشرية بالموضوعية والتزاهة ، وعدم التداخل بين أنظمة متباعدة تسهم في التأثير على نجاح أو فاعلية القرار الاستراتيجي من خلال عملية تكوينه ، فنظرية الصانع الاستراتيجي للقرار

(١) محمود المراغي ، أرقام تصنع العالم - الكتاب الثاني والثلاثون - ١٩٩٨/٤/١٥ ، صادر عن وزارة الإعلام بالكويت ، ص ١٤٦ ، وراجع : دكتور / محمد أنس قاسم جعفر، الوسيط في القانون العام ، سابق ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٢) روبير بيبلو ، المواطن والدولة ، ترجمة نهاد رضا ، منشورات - عويدات - باريس - الطبعة الثالثة ١٩٨٣ ص ٨٢ .

جد مختلفة عن غيرها، سواء من حيث تقويمه للموارد أو طائق استخدامها، ولذا كانت القفزة الهائلة التي حققتها الإدارة في البلدان المتقدمة (١).

و الصناعة الحادة للقرار ؛ بناء على هذا المقوم تتطلب :

التحديد التشريعى : إذ ينبغى أن تتولى الإجراءات التشريعية هذا الأمر ، حتى تتضح معالم السلطة والمسؤولية ، على أن يكون ذلك وليد نظم ديمقراطى حقيقى ، وليس بمجرد التسكين والهرولة أمام المشروعات

١١- اتحاد اللجان العالمية للبيئة والتنمية ، ترجمة محمد كامل عارف .

مراجعة : دكتور على حسين حاجاج - سلسلة عالم المعرفة ، كتاب رقم ١٤٣ - أكتوبر ١٩٨٩ ،
ص ٣٦١ . ويشير التقرير إلى ثلاثة طرائق لإستخدام ٢٠ مليون دولار لتحسين الظروف في مدنية
ذات مليون نسمة .

الخيار الثالث	الخيار الثاني	الخيار الأول
<p>تخصيص مائة ألف دولار لمنظمة من منظمات الأحياء تمثل أئمة عائلة فقيرة في مستوطنة قائمة لذوى الدخل المنخفض فتحتار المنظمة تحسين الطرق والمجاري وبناء عيادة طبية وإقامة تعاونية لإنتاج مواد ومكونات بناء زهيد التكلفة واعادة تحطيط المستوطنة لتحسين طرقها</p>	<p>إقامة مشروع للسكن والخدمات تكون للأسرة الفقيرة في إطاره مسئولة عن بناء مساكنها في موقع محدد يزود بمعاه الأثابيب ، ويربط شبكة المياه والطرق والمجاري والكهرباء بتكلفة ٢٠٠ دولار للقطعة الواحدة فإن هذا يعني توفير السكن لـ زهاء ٦٠ ألف شخص . حوالي ٦٠٪ من نمو سكان المدينة على امتداد عشر سنوات .</p>	<p>بناء ألفين وحدة سكنية عامة للأسر الفقيرة تبلغ تكلفة كل منها عشرة آلاف دولار ، وبهذا يجري تحسين الأوضاع لاتى عشر ألف شخص ، ولكن من الممكن استرداد قليل من التكلفة بالنسبة للأسرة الفقيرة ، وإذا نما سكان المدينة بمعدل ٥ % سنوياً سيضاف ٦٣٠ ألف شخص في غضون عشر سنوات وهكذا لن يستفيد إلا قسم صغير من إجمالي السكان .</p>

- المصدر : التقرير السابق ذات الموضع .

المسرحية التي تخدم السلطة السياسية وعلى حساب تقدم الدولة ، إذ يتم التضحية به في سبيل رفاهية الحكام واستبدادهم^(١)

- استقلال واضح القرار الاستراتيجي : فلا يمكن أن تنجح صناعة القرار الاستراتيجي بدون أن يكون هناك استقلال واضح لواضعيه ، عن كل المؤثرات غير الموضوعية ، والتدخلات من قبل أصحاب المصالح غير المشروعة ، وتسخير الدولة لخدمة أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكن أن تكون لديهم الوسائل للضغط على الإدارة العامة ، ولو على حساب الطبقات الفقيرة والمحرومة تلك التي لا تملك سوى الخضوع والإسلام^(٢) .

إن التعامل مع الإدارة العامة التي يعوزها الكفاءة والاستقلال والتميز ، من شأنه أن يحول الأمر إلى مجموعة من البير وقراطيين غير المبدعين حتى لو كانوا وزراء^(٣) .

- احتضان الإداريين المبدعين ورأس المال الإبداعي^(٤) ؛ لا تؤمن المفاهيم الحديثة في الإدارة سوى بالإبداع والتفوق ، وأصبحت تكنولوجيا الإدارة والأدلة هي الاستثمار الأصيل ؛ والعنصر الأساسي في أي نجاح استراتيجي للإدارة .

(١) برتراد شفارتر ، القانون في أمريكا ، ترجمة وتعليق المستشار / ياقوت العثماني ، طبعة دار المعرفة ١٩٨٠ ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) هورست أفييلد ، يفقق مقرأ - التجول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه - ترجمة دكتور / عدنان عباس على ، كتاب رقم ٣٢٥ يناير ٢٠٠٧ ، ٢٠٩ .

(٣) جون هارتنى ، الصناعات الإبداعية ، كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعلوم ، ترجمة بدر سليمان الرفاعى ، كتاب عالم المعرفة رقم ٣٢٨ أبريل ٢٠٠٧ ص ٩ .

(٤) جون هارتنى ، الصناعات الإبداعية ، سابق ص ٨ .

وعلى هذا المعيار ، فإن أحد أسباب الفشل في اتخاذ قرار استراتيجي أو عدم تحقيقه للمعدل الحدى لبنائه وتكوينه ، إنما يعود إلى :

(أ) ان تكون الإدارة الحكومية طاردة للكفاءات ، ولا تعرف بالقدرات فى الخلق والإبداع ، نظراً لسيطرة أمراض ونزعات التسلط والفساد والإستبداد ، وسيطرة الفرد سواء على النطاق السياسى أم الإدارى ، وعدم وجود وصف ثان ، ومحاولة القضاء عليه إذا ما حاول الظهور ، ويطلق على هذا النظام الإدارة بالفساد.

(ب) الإدارة بالعاطفة والمجاملات ؛ فعدم الاعتراف واحترام الكفاءة والمهارات ، من شأنه أن يحول دون صناعة قرار استراتيجي ، ويشير البعض إلى أن الإدارة الحديثة :

" تستبدل الأجواء الخالية من الياقات النظم الهرمية التقليدية للتوجيه بأشكال جديدة للإدارة الذاتية وإقرار المساواة والعمل السريع الحاسم وأشكال حقيقة من التشجيع وهو ما أسميه التوجيه الناعم " ^(١).

(ج) الإدارة الكلاسيكية بالآقدمية ^(٢) ؛ وتعد من أشد أداء الإدارة الحديثة ؛ حيث تهمل العنصر البشري ، بحيث لا تمتلك الكفاءات النادرة ؛ تلك التي تجد عداء طبيعياً في هذا النظام ، تتغلب عليه إما بالهجرة أو بالازواء وضياع الموهبة أو تدهورها للإفتقار الواضح إلى تعميتها ^(٣).

(١) السابق ، ص ٩ .

(٢) دكتور / رمزى الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، سابق ص ٧٨ ، ٧٩ .

وراجع : دكتور / على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١٤٥ .

(٣) محمود المراغى ، أرقام تصنع العالم ، سابق ص ١٩٨ ، حيث يذكر أنه : " فلن كلمة السر يقول الخبراء هى الإنسان " .

- دراسة المشكلة ؛ الخطوة الأولى في صناعة هذا المقوم للقرار الاستراتيجي^(١) ، هي التعرف على المشكلة التي يستهدفها ، وذلك بالوقوف على مفهومها ؛ ثم التحقق من المجال الذي تتم فيه ، ذلك لاختلاف الحلول « باختلاف هذه المجالات ، فإذا أتصل الأمر بالمشكلة السكانية ، فإن الأمر يتطلب ، تعريفها باليزيادة أو التناقص بالنسبة إلى للموارد ، أو باختلال التركيب السكاني بين الريف والحضر ، أو بالتوزيع العشوائي للسكان ، وهل الأمر يتصل بالتبابين السكاني بالنسبة للموارد ، أم عدم الاستغلال الأمثل لهذه الثروة البشرية .

وإذا تعنق المجال بالتعليم والاتجاه نحو تقدمه ، فإن هذا يقتضى دراسته من ناحية ماهية النظام التعليمي ، وتوزيع ومضمون المناهج وصناعة المدخلات ، ومدى توافر مهارات حقيقية لدى المخرجات ، وتوزيع المؤسسات التعليمية بالنسبة للتركيب السكاني ، والقيادات الإدارية والفنية والجهات التنفيذية في هذه المؤسسات ، ومدى توفير التدريب اللازم لها ، ثم نطاق التدريب التحويلي بالتعليم ، ومدى الاعتداد به كوسيلة لصناعة التقدم على مستوى الإدارة الحكومية أو القبول الاجتماعي .

وجودة هذه المقوم تتطلب^(٢) :

- الانضباط ؛ إذ يجب أن تراعي هذه الدراسة الإتقان والمهارة في التعرف على المشكلة ؛ ولذا ينبغي ، أن تنفذ إلى المضمون والجوهر والعناصر

(١) دكتور / جميل أحمد توفيق ، دكتور / علي الشرقاوى ، إدارة الأعمال ، سابق ص ١٣١ .

(٢) راجع : دكتور / محمد أنس قاسم جعفر ، الوسيط ، سابق ص ٢٥٢ .

وراجع : دكتور / علي السلمى ، الإدارة المصرية ، سلبي ص ١٠٦ .

الرئيسية ، دون الإكتفاء بالظواهر والمؤثرات الخارجية أو الخادعة ،
والتي لا تكون قرارا إستراتيجيا^(١) .

- العنصر الزمني ؛ يقوم صانع القرار الاستراتيجي بدراسة عنصر الزمن تاريخيا حين يتعرف على الجذور والمؤثرات والأسباب في الماضي ، وعلاقتها بالعجز المتحقق ، أو بوقوفها في سبيل التقدم المرغوب ، وينضم إلى ذلك دراسة الحاضر في علاقة المتحقق بالواجب تتحققه^(٢) .
- المنظور البيئي ؛ تتحقق دقة صناعة القرار الاستراتيجي عندما تنظر إلى الأسباب والمؤثرات المرتبطة بالمشكلة في إطار المنظور البيئي ، فالإدارة العامة ليست معزولة عن هذا النطاق ، بل تؤثر وتتأثر به ، والإدارة الناجحة هي الفاعلة التي تتعامل مع المشكلة بوعي خططى تخلق بمقتضاه الظروف ، لا أن تكون استجابتها ولديها^(٣) .

(١) راجع دكتور / رمزى الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، سابق ص ١٣٧ ، حيث يشير سعادته إلى أنه : نقص الوعى التخطيطى لدى القائمين على التخطيط ، يرجع هذا النقص عادة إلى عدم الدراية التامة والحقيقة بأهداف الخطة ومراحل تنفيذها ، إلا أن نقص الوعى التخطيطى قد يرجع إلى القيود السيكولوجية التى تسيد على سلوك القائمين على التخطيط .

وراجع : دكتورة / عزيزة الشريف ، أنشطة العملية الإدارية ، الناشر ، دار النهضة العربية ، ص ١١ ، فللملاحظ وفقا لرأى سعادتها أمران :

- الأول : الدولة المختلفة لها أهداف كبرى تعد من قبيل الضروريات .
- الثاني : هذه الدولة لابد أن تستفيد من مواردها المحدودة إلى أقصى حد ، حتى تحقق توازن اقتصادها القومى ، وتضمن اختيار مشروعات التنمية الأولية ، ويحدد معلومات التنموى المطلوبة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

(٢) دكتور / فاروق رضوان وآخرون ، إدارة الأعمال ، سابق ص ٣٧٣ وانظر :

- دكتور / محمد أنس جعفر ، الوسيط ، سابق ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

- دكتور / رمزى الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، سابق ص ١٣٩ .

(٣) دكتور / جميل أحمد توفيق . ودكتور / على الشرقاوى ، إدارة الأعمال ، سابق ص ١٣٢ ، حيث يبين أنه : وفي نفس الوقت يجب أن تعتمد هذه المتطلبات على الظروف البنية السائدة ، وفي هذه

- عملية التصنيف ؛ تدخل صناعة القرار الاستراتيجي في مرحلة جديدة وهي عملية التصنيف والتبويب للمشكلة ، على النحو الذي يساعدنا على معرفة مصادر المعلومات المطلوبة وطرق الحصول عليها ، وتقدير كل منها في ضوء الوزن القيمي لكل منها ، وفي ذات الوقت يتحدد نطاق مبدأ السلطة والمسؤولية في صناعة هذا القرار ^(١) ؛ فالادارة الحكومية بالтехнологيا ، لا يمكن أن تتجاوز مرحلة الشعارات ، ما لم تضع هذه المشكلة في اطار استرخاع تكنولوجيا الادارة في هذه البيئة.

- استبعاد التفكير النمطي ؛ في داخل الصناعة الجيدة لهذا المقوم ينبغي استبعاد الادارة بالتفكير النمطي ؛ حيث تسود في البلدان المختلفة روح الاستكناة والبعد عن المخاطر الإدارية ، وبالتالي يميل صانع القرار إلى التقليد ، دون أن تكون لديه الرغبة أو القدرة على التجديد والتقديم ، وبالتالي تتخلل الادارة الحكومية تدور في حلقة مفرغة ، وفي الواقع أن هذا ما يحدث تبايناً ويواناً شاسعاً بين ما وصلت إليه الادارة الحديثة ، ونظيرتها في بلدان العالم المختلف ، وتظل الكلفة عالية كلما تقاسعت عن البداء في هذه العملية ^(٢) .

= المجال يجب أن نتساءل ما هي الخطط والسياسات والقواعد الخاصة بالمنظمة ، والتي يجب أن تتبع وفي أي الظروف يجب إتباعها ؟ .

وراجع : غاستون بوتو ، سوسيولوجيا السياسة ، ترجمة نسيم نصر ، منشورات : عويدات - بيروت - باريس ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ ، ص ١٦١

(١) دكتور / جميل أحمد توفيق . دكتور / على الشرقاوى إدراة ، سابق ص ١٣٣ .

(٢) والأسلوب النمطي هذا يرتبط بعيوب اجتماعية ، وتوثر هي الأخرى على الادارة الحكومية .

راجع : دكتور / أحمد زايد ، سيميولوجية العلاقات بين الجماعات - قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات - عالم المعرفة كتاب رقم ٣٢٦ ، أبريل ٢٠٠٦ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، حيث يصنف

الآثار المرتبطة على التفكير النمطي في أربعة هي :

أولاً : المغالاة في تغيير الاختلافات بين الجماعات .

- طبيعة التفكير : إن طبيعة التفكير الذى يحكم هذه المرحلة ، من مراحل القرار هى الإستراتيجية ، حيث إن له خصائص معينة ، من شأنها أن تكون مخرجاً جيداً لعملية صناعة القرار الاستراتيجى ، وبناء على هذا فإن الإدارة هنا ينبغى أن تكون :

- الإدارة الحكومية الفاعلة ؛ التفكير الاستراتيجي فاعل ، بمعنى أنه يصنع الحلول ويخلق التقدم ، ولا ينتظر رد الفعل وحدوث الأزمات والمشكلات ، حتى يقرر ما يجب فعله ، وهو فى ذلك إما أن يتخذ إحدى صورتين هما : الصورة الأولى : وقائية ، حيث يتصدى المشكلات قبل حدوثها ، ويتوقع أسبابها ، ويحاول أن يتخلص منها أو يخفف من وطأتها ؛ فتفاصل بذلك من الفاقد الزمني والمادى .

الصورة الثانية : هجومية ^(١) ؛ وهنا يجد صانع القرار الاستراتيجى نفسه أمام ضرورة اتخاذ قرار بالهجوم فى ضوء ظروف ومتغيرات فيما يتصل بوضع أساس للتقدم والنهضة ، خاصة فى بلدان العالم المتخلف ، حيث يتوقف ذلك على حزمة من السياسات والبرامج والإجراءات ، التى تقع على عائق الإدارة الحكومية ، حيث الفقر والمرض والتخلف العلمى والتكنولوجى ، ومن ثم فإن هذه التحديات وغيرها لن تواجه إلا بهذا التفكير الاستراتيجى ^(٢) .

= ثالثاً : الاستهانة بالبيانات داخل الجماعة .

ثالثاً : تحريف وتشويه الواقع .

رابعاً : تبرير العذوان أو الاستبداد .

(١) راجع دكتور / على السلمى ، إدارة المصرية ، سابق ص ٣٢٧ .

(٢) انظر : شن هجوم على الفقر - تقرير للبنك الدولى للإ鬓اء والتعمير ، لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، العربية ، الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، والمت禄جم ذات المركز ، ص ٥ - ٨ .

- التفكير طويل الأجل^(١) : صانع القرار الاستراتيجي تفكيره طويل الأجل، التي تنطلق من الحاضر لتحكم على المستقبل؛ فالبطالة كأحدى المشكلات الإدارية التي تتطلب حلًا استراتيجياً، ينبغي على صانعه أن يدخل في اعتباره الظاهرة في وضعها الحالي؛ من حيث الأرقام والمتغيرات، ودلائل هذه الأرقام في المستقبل في ضوء المتغير السكاني؛ والمؤثرات التي تدخل على تركيبه، واحتياجات التمويل المستقبلية لعملية التنمية والتقدم من حيث متطلباته من الثروة البشرية، ومدى كفاءة هذا العنصر، ومكان التغلب على مشكلاته إما عن طريق التدريب، وقد يصل بتفكيره إلى أنه ليس من الملام في المستقبل الاعتماد على هذا العنصر البشري غير الكفاءة، ويرى من الأفق استيراد كفاءات استراتيجية، واعتبار المؤثرات بالبيئة التي يتخد فيها هذا القرار^(٢).

- الإدارة للمستقبل وبالمستقبل : هي الإدارة التي تتجه في تطوير وتقديم الدولة، وهي إدارة تعتمد على التفكير العقلاني، والبعد عن التخبط والعشوائية غير المنطقية أو العملية^(٣) ، هذا بالإضافة إلى تطبيق معدل خلق الوظائف بالإضافة إلى معدل النمو، كما يحدث في الإدارة المتقدمة.

(١) دكتور / محمد أنس جعفر ، الوسيط ، سابق ص ٢٥٢ وراجع :

(٢) دكتور / علي السلمي ، الإدارة المصرية ، سابق ص ٣٢٦ ، حيث يشرح سعادته أنه : " فهو لا تقتصر على إدراك الأوضاع القائمة فقط ، ولكن تأخذ في الحسبان التطورات المحتملة في هذه الأوضاع"

(٣) راجع : توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية ، تقرير صادر عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ ، ترجمة ندا جمال الدين بيومي ، الناشر مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك) متضمن حساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص . ح . ص ١ - ٦ .

- دراسة الاختيارات ؛ صناعة القرار الاستراتيجي تقوم على أساس دراسة الاختيارات الممكنة والمحتملة ؛ فأمامه عدة اختيارات ، وليس اختيارا واحدا ، وكل منها له مضاره وعوانده ، ودرجة مخاطر مرتبطة به^(١) :

- مفهوم الاختيار ؛ هو تقييم الحلول البديلة المطروحة أمام صانع القرار الاستراتيجي ، في ضوء علاقتها بالأهداف ، والتمويل اللازم ، والإمكانيات الموجودة ، أو المحققة أو التي يمكن توقعها مستقبلا^(٢) .

- شروط الاختيار : ينبغي في هذه العملية أن تتوافر عدة شروط هي :

(أ) تقويم الحل ذاتيا ؛ وهذا يتطلب الموضوعية في التقدير والوزن النسبي لكل اختيار منها ؛ أما المغالاة في هذا التقدير ، وإدخال عناصر خارجية ، أو وزن الاختيار في ضوء ظواهره ، فإنه مما يتنافي مع دقة وجودة هذه العملية^(٣) .

(ب) حساب درجة الاختيار في ضوء المتغيرات ؛ فإن إعطاء التقدير لكل حل بديل ، يجب أن يكون في إطار الظروف والمتغيرات التي تتحقق بكل منها ؛ وتلعب الإدارة الحكومية دورها البارز في هذه العملية ، حيث لم تعد دولة في العالم حتى في أعلى الدول الرأسمالية ، لا تقوم بالمشروعات العامة ، أو بتوجيه النشاط الخاص ، عن طريق التنسيق

(١) دكتور / جميل أحمد توفيق . دكتور / على الشرقاوى ، إدارة الأعمال ، سابق ص ١٣٥ .

(٢) دكتور / أنس جعفر ، الوسيط سلبي ، ص ٢٥٣ .

(٣) دكتور / رمزي الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، سابق ص ١٤٠ ، وراجع : برنارد شفارتز ، القانون في أمريكا ، سابق ص ٢٩٣ ، حيث نلاحظ مدى اعتبار المعرفة إحدى

المقومات الاستراتيجية في حصر التقدم الراهن أو حسب تعريفه Knowledge is power

فيما بينها^(١). وهذا يكون من باب أولى في البلدان المختلفة ، حيث من الصعب الإستقرار على بديل دون مخاطرة ومعوقات ، وبالتالي فلابد من حسابه في ضوء درجة هذه المخاطر ، والوقت المناسب للتنفيذ ، والآثار المترتبة على كل منها على الجوانب الأخرى لعملية صناعة القرار الاستراتيجي^(٢).

(ج) قياس الإختيار في ضوء العنصر البشري ؛ يدخل صانع القرار الاستراتيجي في اعتباره ، عند دراسة بدائل وحلول معينة الشروء البشرية المتاحة لدى الجهاز الإداري ؛ وهي التي ستتولى عمليات الإدارة والتنفيذ المباشر وغير المباشر ، وبالتالي فقد يستبعد بديل معين رغم كفاءته ، لعدم توافق الكفاءات البشرية المطلوبة ، ويتم حساب درجة المخاطر^(٣) هنا في ضوء إخلاص ودقة صانع القرار الاستراتيجي ، ولعل هذا يلقى الضوء على استمرار الشروء البشرية كإحدى العناصر الأساسية في الإدارة الحديثة^(٤).

(١) راجع : دكتور / فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، ١٤٣ ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، إذ يقول : " ولا شك في أن الرأسمالية المعاصرة ، رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية ، ورأسمالية الإحتكارات المتخصصة للقوميات ، وهي رأسمالية منظمة وهي تتطلب استثمارات ضخمة لتشجيع التقدم التكنولوجي مما يفترض تركيزاً شديداً لرأس المال " .

(٢) دكتور / جميل توفيق . دكتور / على الشرقاوى ، إدارة ، سابق ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
- دكتور / على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١٠٧ .

(٣) دكتور / سليمان الطماوى ، مبادئ علم الإدارة العامة ، سالف الإشارة إليه ، ص ١٩٦ وما بعدها .
وراجع : دكتور / أنس جعفر ، الوسيط ، سابق ص ٢٥٣ .
- دكتور / فاروق رضوان وأخرون ، إدارة ، سابق ص ٣٧٥ . - محمود المراغى ، أرقام سابق ص ٢١٠ .

(٤) راجع : بيل جيشن ، المعلوماتية بعد الإنترنت ، ترجمة / عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة ، كتاب رقم ٢٢١ مارس ١٩٩٨ ، ص ٤٣٦ ، حيث وهو يرأس إحدى كبريات شركات الكمبيوتر في العالم يقول : " فإن جزءاً كبيراً من المتعة قد تمثل دائماً في توظيف الأشخاص الاتكياً والعمل معهم " .

- دراسة الأهداف : القرار الاستراتيجي يستهدف تحقيق منجزات وتقدم ، وإحداث نقله في عملية التنمية في جانب منها أو في كل هذه الجوانب ، وبالتالي فإن البناء والتكون السليم له يتطلب الدراسة الجيدة والدقيقة للأهداف ، ومقارنتها ببعضها وحصرها أو توزيعها على عدة مراحل ؛ ومدى توافق الأهداف مع عملية التقييم الذاتي للبدائل ، ومقدار التضحيات المبذولة مقارنة بهذه الأهداف ^(١).

والحساب الاستراتيجي للأهداف ينبغي أن يراعى في اعتباره واقعية هذه الأهداف ، وتقدير ذلك ، يختلف من إدارة حكومية إلى أخرى ؛ حسب الظروف ؛ لكن تظل مشكلة الإدارة غير المتقدمة هي تصور أهداف خالية، لا تتفق مع الموارد ؛ وبالتالي تتحقق الخسائر الكبيرة الناتجة عن استحالة تحقيق هذا الهدف ؛ ولذا تقوم الإدارة الحكومية الحديثة بترتيب أهدافها وفق سلم أولويات، يتم فيها الاعتماد على الإستنتاج والإستخلاص ؛ والنتائج التي تراد من ورائه ؛ والآثار المختلفة على النظام الإداري كله ^(٢).

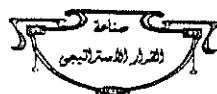
ولعله من الملاحظ هنا أن الإدارة الحكومية في البلدان المختلفة وهي تقف أمام تحديات صعبة ومرهقة للتقدم ؛ تتفق بذئخ على كرة القدم ، وعلى المسارح والسينما والإتفاق الترفي بشكل عام؛ جزءاً كبيراً من مدخولاتها ؛ وذلك حتى تحقق بذلك أهدافها الشخصية ومنها : - تستطيع ما يمكن أن تطلق عليه الثقافة الإدارية في المجتمع ؛ حتى يكون الإعتقاد السائد هو أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان .

(١) دكتور / رمزى الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، سابق ص ١٤١ .

(٢) دكتور / أنس جفر ، الوسيط ، سابق ص ٢٥٣ .

- تحول الإدارة الحكومية نظامها الإداري إلى نوع من الاستبداد السلطوي والتركيز على الظاهر بحلول تلقى قبولاً إجتماعياً مرحلياً ، مع الفرز على أية محاولة استراتيجية للتقدم .
- سيادة روح شلل المنتفعين والمجاملات والعواطف ؛ على حساب كل تفكير جدي في النهضة والتصدى الجذري للمشكلات الأساسية (١).

(١) انظر تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير تحت عنوان شن هجوم على الفقر ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ سالف الإشارة إليه صVII من تمهيد هذا التقرير ، حيث يقرر رئيس البنك ما نصه : "ونحن نعيش في عصر تخضع فيه الجهود القضائية المحيطة بتخفيف أعداد الفقراء لبحث مدقق وفسي أعقاب احتجاجات وسط المنازعات الفكرية يطرح هذا التقرير مادة جديرة بالنقاش العام" .



المبحث الثالث

مفهوم ومقومات صناعة القرار الاستراتيجي في الشريعة الإسلامية *concept and basics of making strategic decision in the Islamic Shariaa*

الشريعة الإسلامية الغراء صالحة لكل زمان ومكان ففيها الح Howell التفصيلية لما استجد ويستجد من أحداث، وفيها المبادئ والأصول التي ترك للمجتهد أن يفرغ جهده في استنباط حلول لوقائع المتتجدة^(١). ولما كان مفهوم القرار الاستراتيجي يتصل بما يتم التخطيط لإنجازه على المدى الطويل في مجال الموضوعات المتعلقة بجوهر وأساس التطوير في الإدارة الحكومية ، فإن الشريعة الإسلامية وإن لم تعرف هذا المصطلح لفظا ، فإنها قد عرفته بمضمونه .

أولا : رسول الله صلى الله عليه وسلم في هجرته من مكة إلى المدينة ؛ كانت مثلا نماذجيا لصناعة القرار الاستراتيجي ، فقد أقام بمكة بعد أصحابه من المهاجرين ينتظر أن يؤذن له في الهجرة ، ولم يختلف بمكة أحد من المهاجرين إلا من حبس أو فتن إلا على بن أبي طالب وأبو بكر بن أبي قحافة الصديق رضى الله عنهم ، وكان أبو بكر كثيرا ما يستأنن رسول الله في الهجرة ، فيقول له : لا تعجل لعل الله يجعل لك صاحبا^(٢).

(١) دكتور / محمد أحمد سراج ، ضمان العدوان في الفقه الإسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع . ص ٥٩٠ .

(٢) انظر : السيرة النبوية لأبي هشام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري المتوفى بمصر عام ٢١٣هـ ، قدم لها وعلق عليها وضبطها طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر ، مكتبة الكليات الازهرية - الجزء الثاني - ص ٨٩ .

وقد سبقت الهجرة بيعة العقبة الأولى والثانية ^(١) ، ثم كانت الهجرة ، و موقف أسماء بنت أبي بكر ، و قصة الغار ، وغير ذلك من الأحداث ، التي تدل على أن النظام الإسلامي في تحضيره للهجرة كان يطبق المبادئ العلمية سواء في صناعة القرار السياسي أو العسكري أو الإداري ^(٢).

ثانياً : ثم كان التطبيق البديع للمبادئ الإدارية في صناعة القرار الاستراتيجي عند تأسيس الدولة الإسلامية الناشئة ، حيث أرساها على أساس ثلاثة هي :

- ١ - المسجد .
- ٢ - المؤخاة بين المهاجرين والأنصار .
- ٣ - دستور المدينة .

وقد آخى صلى الله عليه وسلم بين أصحابه - كما قيل : " ليذهب عنهم وحشة الغربة ويؤنسهم من مفارقة الأهل والعشيرة ، ويشد أزر بعضهم بعض ، فلما عز الإسلام واجتمع الشمل وذهبت الوحشة أنزل الله سبحانه : " وألو الأرحام بعضهم أولى بعض في كتاب الله " أعنى في الميراث ، ثم جعل المؤمنين كلهم أخوة " ^(٣) .

ثالثاً : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستشير أصحابه في غزواته ، فكان قبل اتخاذ قرار المعركة يجمعهم ويتعرف عما لديهم ، ففي غزوة بدر الكبرى استشار الناس وأخبرهم عن قريش ، فقام أبو بكر الصديق ، وقال وأحسن ، وقام عمر بن الخطاب وقال وأحسن ،

(١) السيرة النبوية لابن هشام ، ج ٢ ص ٥٦ .

(٢) المستشار / عمر شريف ، نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية - صادر عن معهد الدراسات الإسلامية ، ١٩٨٠ ص ١٥ - ١٧ .

(٣) السيرة النبوية لابن هشام - ج ٢ هامش ص ١٠٨ .
- المواقف ، ج ٣ ص ٣ .

ثم قام المقداد بن عمرو فقال : يا رسول الله ، امض لما أراك الله فنحن معك ، والله لا نقول لك ما قالت بنوا اسرائيل لموسى : " اذهب أنت وربك فقاتلا إن هنا قاعدون " ولكن اذهب أنت وربك فقاتلته " إن معكم مقاتلون ، ثم استشار الأنصار ، فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول سعد، ونشطه ذلك ، ثم قال : " سيروا وأبشروا^(١) ". وهذا يدلنا على مقومات صناعة القرار الاستراتيجي في الدولة الإسلامية الأولى ، وكيف أنها كانت تتم بتحديد المشكلة ثم توصيفها واختيار بديل واحد بعد دراسة كافة البديل والأهداف ، ومن هنا ازدهرت هذه الدولة وتفوقت حتى وصلت في عهودها اللاحقة إلى ازدهار اعتمدت عليه في أوروبا في عصر النهضة ، ثم بدأت الدولة الإسلامية في الضغف والتخاذل ثم الزوال عندما ابتعدت عن هذه الأصول وتلك المبادئ^(٢).

(١) السيرة النبوية لابن هشام ج ٢ ص ١٨٨ . وراجع في فهم المبادئ الإدارية في الشريعة : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعي ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ . دار الإيمان بالمنصورة ص ٢٣ . كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، المتوفى سنة ٤٥٠ هـ - تحقيق / دكتور أحمد مبارك البغدادي ، مكتبة دار بن قتيبة بالكريت - الطبعة الأولى ١٩٨٩ ، ص ٢٢، ٢٣ .

(٢) يوجد توثيق تاقص

الفصل الثاني

كيفية صناعة القرار الاستراتيجي

How to make strategic decision

تمهيد وتقسيم :

ترتبط صناعة القرار الاستراتيجي ارتباطاً وثيقاً بمقوماتها على النحو الذي سبق وبيناه ، بحيث لا يكون أمام صناعة لهذا القرار بالمفهوم العلمي والفنى مالم يستكملاها ، فى ضوء الظروف والمتغيرات والضوابط الوثيقة الصلة بهذه العملية ، حتى تتم عملية الإختيار بين البدائل بدقة ونجاح وفاعلية ^(١).

ولكن توافر الأساس على النحو السالف غير كاف ليصنع بذاته قرار استراتيجيا ، مالم تتضم إليه مجموعة العوامل المؤثرة فى صناعة هذا القرار ، فأسس هذا القرار هى بمثابة المادة الخام التى يحتاجها الصانع لسلعة ما ^(٢). ثم يلى ذلك العملية الفنية التى يقوم من خلالها بعملية دمج هذه المواد ، والشكل والتغليف الذى تظهر عليه ، ويقتضى ذلك أن تتوافر لديه المعلومات الضرورية عن أدوات المستهلكين واتجاهاتهم ، وقوى السوق ؛ ومستوى السلع المنافسة وكيفية صناعتها ، والنسبة التى تحتلها هذه السلعة فى الداخل أو الأسواق الخارجية ، وهذا يقتضى بالإضافة إلى

(١) حركة التبادل التي أطلقها de Jouvenel تحت عنوان : "مستقبلات ممكنة" . والتي تحصر من اقتراح أهداف بدلاً من مجرد تقديم ما هو محتمل ، ويقتضى هنا أن تأخذ في الاعتبار ، ما قد يحدث إذا لم تتدخل ، ثم تحدد النتيجة التي ترغب فيها ، وهكذا تتبيّن الفرق بين المحتمل والمرغوب فيه ، ونقوم بوضع أفضل الاستراتيجيات التي تقلل من الاختلاف . راجع : جاك ايتو ، خدمة التكنولوجيا ، سابق ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) دكتور / جميل توفيق ، دكتور / على الشرقاوى ، إدارة ، سابق ص ١٣٩ .

ذلك الإعتماد على المستويات الوسطى والتنفيذية ، بالمشاركة في عملية الصنع هذه ، واستطلاع أرائهم ، حتى يكون هؤلاء على بينة من كل مرحلة تمت ، لأنهم في الحقيقة هم الذين سوف تتوقف عليهم تنفيذ القرار باتخاذ سلعة أو خدمة ما ^(١).

والأمر لا يختلف بالنسبة لصناعة القرار الاستراتيجي في الإدارة الحكومية ، لأننا عندما نختار بديلاً معيناً في صورة قرار تم اتخاذه ، فإن هذا قد سبق من خلال مرحلة عملية صنعه مجموعة من المؤشرات التي تعد بمثابة الطريقة التي يتم بها صناعته ^(٢).

وبناء عليه نقسم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : عمل الفريق .

المبحث الثاني : البيانات المعلمات .

المبحث الثالث : مهارات التنبؤ .

المبحث الرابع : المشاركة المجتمعية .

المبحث الخامس : كيفية صناعة القرار الاستراتيجي في الشريعة الإسلامية.

(١) دكتور / فاروق رضوان وآخرون ، إدارة سابق ص ٣٧٩ . وراجع : دكتور / رفاعي محمد رفاعي ، الأصول العلمية ، سابق ص ٧٤ ، حيث يذكر أن : " وممارسة تلك الأنشطة سواء الرئيسية منها أو الفرعية عادة ما يتم في إطار وحدة إدارية معينة يتضمنها الهيكل التنظيمي للشركة " .

(٢) دكتور / سليمان الطماوى ، تعلم الحكم والإدارة ، سابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ . وراجع : دكتور / جميل توفيق ، دكتور / على الشرقاوى ، إدارة ، سابق ص ١٢٦ ، حيث يلاحظ أن هناك مدخلين متطرفين لاتخاذ القرارات هما المدخل الفقري والمدخل العلمي .

المبحث الأول

عمل الفريق

Team work

إن تسخير العمل الإداري لا يتوقف ولا يمكن انجازه من خلال جهود فردية وحسب ، إذا مهما بلغ ، فإنه يظل من نطاق الممارسات الفردية التي لا تتفق مع المبادئ السلمية في الإدارة الحديثة^(١) . ومن ثم فإن المشاركة وتكلل الجهد في صناعة القرار الاستراتيجي تتم من خلال عملية فنية هي المشاركة الداخلية أو الذاتية في الجهاز الإداري ، وينبني ذلك على أساس على مفهوم عمل الفريق :

- مفهوم عمل الفريق ؛ يعني هذا المصطلح في الإدارة الحديثة أن تكون كل العملية الإدارية ، والقرارات الناتجة عنها ؛ وعملية صناعتها وليدة مشاركة وجهود ومبادرات ذاتية في داخل الإدارة ، بحيث يكون العمل أو الممارسة وليدة هذه الآراء جميعا ، ويشعر كل فرد من أفراد المنظمة أو الوحدة أو الإدارة ، أنه مفتتح بما تم إقراره لأنه ساهم فيه برأيه^(٢).

- عمل الفريق وروح الفريق ؛ في مراحل تنفيذ القرار الاستراتيجي ، تتطلب المبادئ الإدارية السليمة ، أن تسود روح الفريق بين أفراد المنظمة أو الوحدة الإدارية ، ومن ثم يخلق ويحقق المزايا المرجوة من

(١) دكتور / إبراهيم عبد العزيز شيئا ، أصول الإدارة العامة ، ط ١٩٨٥ ص ٣٠٢ - دكتور / رمزي الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، سابق ٨٧ ، ٦٨.

(٢) وراجع : دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة - النظرية والممارسة ، الطبعة الأولى - دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، ٠١٢٩ . وراجع : دكتور / رفاعي محمد رفاعي ، الأصول العلمية، سابق ص ١٤٤ ، ٠١٤٥ - جلوريا إيفانز ، الحكومة الإلكترونية ، ترجمة بدار الفاروق، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٧ ص ٢٣.

عملية التنسيق والإصال الإداري السليمتين ، وتبعدا فعمل الفريق مرحلة سابقة على روح الفريق ، فهو الذى يولد الإقتئاع والإسجام بين مكونات وممارسة السلوك الإداري داخل المنظمة وبين أفراد التنظيم.

ولذا تحاول الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة^(١) ، الربط بين الجوانب النفسية في عملية صنع - القرار ، ومدى النجاح الذي يمكن أن تتحققه هذه العملية ، نظراً للمجال الحيوي الذي يلعبه هذا القرار في الدولة أو أحد قطاعاتها الأساسية أو قطاع جوهري تزيد أن تحدث به نقلة نوعية ، وبالتالي تتوقف الصناعة الجيدة على تقنية اخراجها في صورة عمل فريق وجهد جماعي ومشاركة ذاتية للوحدة أو المنظمة .

- عمل الفريق والمشورة الإدارية ؛ يدخل ضمن مهام الوحدات الإدارية ، والمنظمات الإدارية ، تقديم المشورة الإدارية عند طلبها من قبل الجهات المسئولة عن النشاط الرئيسي للوحدة أو المنظمة^(٢) .

(١) دكتور / إبراهيم دروش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ١٥٧ ، حيث يشرح ما يلى : " لا شك أن هناك عديداً من العوامل السنوية تتدخل في عملية صنع القرارات إبتداءً من مرحلتها الأولى إلى المرحلة الأخيرة حيث إتخاذ القرار المعين ، هذه العوامل السنوية تتوزع في طبيعتها ، وتختلف في مكوناتها ، وتباين في تأثيراتها في عملية صنع القرارات ". وراجع : دكتور / عصمت عبدالله الشيخ ، دور نظم وتقنيات المعلومات في تسيير وفاعلية العمل الإداري ، الناشر دار النهضة العربية

١٣٣ ، ص ١٩٩٨

- دكتور / إبراهيم شيخا ، أصول الإدارة العامة ، سابق ص ٣٤ .

- دكتور / مصطفى محمود عفيفي ، مبادئ وأصول الإدارة العامة - دراسة نظرية وتطبيقية لتنظيم الإدارة ومشكلاتها في الدول العربية والأجنبية - الجزء الأول - أركان العملية الإدارية ، بدون تاريخ أو ناشر ص ١٤١

(٢) دكتور / إبراهيم شيخا ، أصول الإدارة العامة ، سابق ص ١٢٥ . وراجع :

ومن ثم فإن المشورة الإدارية تدخل ضمن مهام التنظيم الرسمي في المنظمة ، ويعتمد عليه صانع القرار الاستراتيجي في هذه المرحلة ، ولكن ذلك يتم في إطار التنظيم الموجود ، وهذا يتوقف على الرغبة الحقيقة في الحصول على المشورة ، وعلى الجودة في صنع وتقديم هذه المشورة .

أما عمل الفريق فيتنمى إلى التنظيم غير الرسمي ، إذ يمكن من خلال جهد ومهارات صانع القرار تكثيل الجهود في إطار تنظيم غير رسمي^(١) ، يتم من خلاله توفير الاقتئاع خلال مرحلة بناؤه وتكوينه ، وعلى قدر نجاح القادة والإدارة العليا في توفير عمل الفريق ، تكون درجة النجاح في القرار^(٢) .

صناعة القرار بعمل الفريق تعد في نظرنا أحد المداخل الجوهرية للإصلاح الإداري في البلدان المختلفة ؛ تلك التي تعانى من عدم الإهتمام بالقاعدة سواء على المستوى السياسي أم الإداري ، حيث تنتج عن عدم الاعتداد بهذا المفهوم ، أن أصبح صانع القرار يعيش في جزر معزولة عن الواقع ، وتحولت وبالتالي مشروعات

- دكتور / سليمان الطماوى ، مبادئ علم الإدارة العامة ، سابق ص ١٠٣ ، حيث يذكر سعادته أنه : فالهيبنات الإدارية الإستشارية - وفقا للتسمية الأمريكية - تتحصر وظيفتها في الإعداد والتحضير ، والبحث ، ثم تقديم التصريح للجهة الإدارية التي تملك إصدار القرار .

(١) راجع : دكتور / على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١٤٥ .

- دكتور / جميل توفيق . دكتور / على الشرقاوى إدارة ، سابق ص ١١٢ .

- دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ١٣٨ .

- جون هارتل ، الصناعات ، سابق ص ١٧ .

(٢) دكتور / فاروق رضوان وآخرون ، إدارة سابق ص ٣٧١ .

الادارة الحكومية إلى مظاهر ، أو لم تنجح أصلاً في أن تخرج إلى حيز الوجود^(١)

- **شروط الادارة بعمل الفرق** : للادارة بعمل الفريق عدة شروط لابد من توافرها حتى ينجح هذا الأسلوب سواء في نطاق عمليات الادارة بصفة عامة أم على مستوى صناعة القرار الإداري الاستراتيجي ، ومن أهمها :

(أ) ديمقراطية الادارة : الادارة الديمقراطية هي ادارة عادلة ومنصفة تقوم على المشاركة باعتبارها النموذج الذي يحقق نجاح وتقدم سير العمل الإداري وفاعلية عمليات الادارة ؛ ومن ثم فإن هذا يتطلب على المستوى الإداري ، وجود ادارة عليا تم اختيارها بنزاهة ، ثم تتولى هي الأخرى إدارة هذه النزاهة ، ومن ثم فإن الديمقراطية السياسية تعد مفترضا أوليا لقيام ديمقراطية الادارة ، فمن غير المنطقى أن تكون هناك سلطة حاكمة على غير الإرادة الشعبية ، وتكون مخرجاتها أو وظائفها ديمقراطية ، فالسلطة المستبدة سياسيا ، يكون نظامها الإداري استباديًا تسلطيا ، لا يقتصر بالمشاركة ، ولا يؤمن بالحوار ، ويقضى على الصف الثاني ، وتكون صناعة السياسة والإدارة في يد الفرد ، الإمر الذي يشيع روح الفساد والاستبداد في الادارة الحكومية .^(٢)

(ب) ديمقراطية الممارسة الإدارية ؛ صناعة القرار الاستراتيجي تقتضى ديمقراطية الممارسة الإدارية ، فقد تتواجد النظم والمؤسسات نظريا ،

(١) محمود المراغي ، أرقام تصنع العالم ، سابق ٢١٢

(٢) محمود المراغي ، أرقام تصنع العالم ، ص ٢١٢ ، حيث يشير الى أن الأهم أن هناك تلازمًا بين الفساد وغياب الديمقراطية ، فليس من صالحطبقات القاعدة والمستغلة في العالم الثالث أن تتمتع مجتمعاتها بدرجة من الشفافية تفضح تصرفاتهم .

ولكن لا يكون هناك افتتاح من جانب المسؤولين الإداريين بالمشاركة ، كأسلوب للممارسة الإدارية ، وخاصة ما نلاحظه في البلدان المختلفة ، حيث الديمقراطية شكلية والممارسة الموضوعية غائبة ، ويتم تسخير مقدارات ومصالح الإدارة في خدمة الفساد^(١).

(ج) الإدارة بالحيدة ؛ تعد سيادة أفكار وروح وممارسة الحيادة والتزاهة والموضوعية في الإدارة ، شرطاً لنجاح عمل الفريق ، وتأثيره بالتالي في شتى المراحل التي يمر بها سير العمل الإداري ، بالمنظمة أو الوحدة ، حيث يقدم الكفاءة ويسود مبدأ القيادة في الحقوق والوجبات المرتبطة بالعمل ، وتتجدد الجودة طريقها لتحسين هذا العمل الإداري بالمشاركة في صنع مستقبل الوحدات والمنظمات^(٢).

- الجانب الثاني : تصحيح الرؤية لصانع القرار ؛ حين يعتمد صانع القرار على رأيه ويستبدون دون مشاركة ، فإن من شأن ذلك أن يؤدى بالقرار إلى نتائج غير سلية ، ويقوم عمل الفريق بالتلغلب على ذلك من خلال وضع يد صانع القرار على الواقع الذي يستهدفه القرار ، والذي سوف يكون مجالاً لتنفيذها ، بمشاركة هؤلاء الذين يعيشون هذا الواقع ويعاملون معه^(٣).

(١) دكتور / رفيق حبيب ، في فقه الحضارة العربية الإسلامية - إحياء التقاليد العربية - الأعمال الفكرية ، دار الشروق ٢٠٠٣ ص ١٤٠

(٢) ويشير دكتور / على السلمى في مؤلفة الإدارة المصرية إلى أن : " الثورة الإدارية هي عملية تغيير في الأساس لابد أن تصيب أفراداً مختلفين في تفويذهم الوظيفية أو مصالحهم المادية ، راجع ص ١١٥

(٣) دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤



- الجانب الثالث : التدريب الذاتى و اختيار الصف الثانى ؛ من خلال الإدارة بأسلوب عمل الفريق ، حيث يقوم ذلك بدور التدريب الذاتى لهؤلاء المشاركين فى تكوين و بناء القرار الاستراتيجى ، و خلق صف ثان من المسؤولين الإداريين والقادة ، ومن ذلك كانت الجودة فى الإدارة فى الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول المختلفة .^(١)

^(١) محمود المراغى ، أرقام تصنع العالم ، سابق ص ٢١٣

المبحث الثاني

البيانات والمعلومات

Data and information

صناعة القرار الاستراتيجي تتم من خلال تحديد للمشكلة المطروحة، ثم تفسير هذه المشكلة وتوصيفها وتصنيفها ، ثم دراسة البذائل ، واعطاء القيمة لكل بديل ، واختيار واحد منها بناء على اعتبارات معينة يراها صانع القرار ، وفي ضوء الأهداف الإستراتيجية للإدارة .

وواضح من خلال ذلك ، أن هذه العملية كلها لن تتم إلا من خلال توافر بيانات ومعلومات سليمة ودقيقة عن شتى الأوضاع المتصلة بصناعة القرار ، بحيث تكون تحت بصر وبصيرة الإدارة .^(١)

ويقصد بهذا العامل كافة البيانات المتصلة بموضوع القرار مباشرة أو غير مباشرة وسواء كانت عن التنظيم الإداري ، أم عن المجالات والقطاعات الأخرى ذات الصلة في داخل الجهاز الإداري عامه ، أو الجوانب السياسية والإجتماعية والثقافية والاقتصادية بل والعلاقات الخارجية التي يتطلبها تكوين وبناء مثل هذا القرار^(٢)؛ بحيث يتم ترجمتها في صورة معلومات تمثل الكيفية التي يتم بها اخراج هذا القرار .^(٣)

(١) دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

- دكتور / إبراهيم شيخا ، أصول الإدارة العامة ، سابق ص ٢٩٣ .

- دكتور / عصمت عبدالله الشيش ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات ، سابق ص ١١٣ .

- دكتور / مصطفى عفيفي ، مبادئ وأصول علم الإدارة العامة ، سابق ص ٢١٦ .

(٢) دكتور / فاروق رضوان ، إدارة ، سابق ص ٣٧٢ ، حيث يبين أن : "الباعث على استمرارية العراحل هو قاعدة المعلومات المرتكزة".

(٣) انظر : دكتور / على السلمي ، الإدارة المصرية ، سابق ص ٥٠ . وراجع : بيل جيتيس ، المعلوماتية ، سابق ص ٤٢ . دكتور / محمود عطية ، اعداد الصحفى في عصر المعلومات - مقال منشور =

- العلاقة بين البيانات والمعلومات وصناعة القرار ؛ العصر الحالى هو عصر المعلومات ، وأصبح من يملك المعلومة هو من يسيطر ، فالادارة الحديثة والإدارى المتفوق هو الذى تتوافق لديه البيانات ثم يقوم بتحليلها ، وآخرتها فى صورة معلومات تمثل الأدوات التى يصنع بها القرار^(١).

ولما كان القرار الاستراتيجي يرتبط بالأمد الطويل ، فإن البيانات والمعلومات تمثل بالنسبة له النجاح ودرجته وجودته ، وهذا يتطلب أن تتوافق مجموعة من المعايير التى تحقق الإستفادة الحقيقية والقصوى من هذا العامل ، وهى :

- توفير البيانات ؛ ينبغي أن تكون البيانات والمعلومات متاحة أمام صانع القرار الاستراتيجي ، فعندما نتخذ مثل هذا القرار فى القطاع الزراعى ، فالبيانات عن المساحة المنزرعة أو تلك القابلة لها ، والمياه المستخدمة ، وامكان زراعة محاصيل معينة واستيراد أخرى ، واسترداد التكنولوجيا فى الزراعة ، أو الاعتماد على المهارات اليدوية ، وحجم العمالة فى هذا القطاع ، وهذا يقودنا إلى اتخاذ حل استراتيجى وبدون

=مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ١١٤ - يناير - مارس ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٧ . لطفي عبد القادر ، حق المعرفة المفترى عليه . - مقال بمجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ١٢٤ - ١٢٥ - يوليو - ديسمبر ٢٠٠٦ - العدد الأخير ص ٧٥ . دكتور / حشمت قاسم ، الإتصال العلمى فى البيئة الإلكترونية ، عرض لكتاب : دكتور / يحيى جاد الله ، مقال بالمصدر السابق ص ٢٧٣ .
 (١) بيل جيتس ، المعلوماتية ، سابق ص ٤١ . يقول : "ثم قرأت الأكاديميين يتباون بأن البلدان سوف تدخل فى صراع حول السيطرة على المعلومات وليس على الموارد الطبيعية ، ولقد بد إلى ذلك أمراً مثيراً للفضول أيضاً ، فما الذى يعنيه بتغيير معلومات.....".

بياناته ومعلوماته لا يمكن بناء أو تكوين ، فهى - على تعبير البعض
- التي تحدد المستقبل^(١).

صحة البيانات ؛ ينبغي أن تكون البيانات والمعلومات صحيحة غير مغلوطة ولا مضللة^(٢)، والكثير من مشكلات الإدارة الحكومية في الدول المختلفة إنما يعود إلى الاعتماد على بيانات غير سليمة إما بطريقة مقصودة أو غير مقصودة ، وقد أدى ذلك في كثير من القرارات التي تم اتخاذها إلى نتائج توصف بالكارثة ، حيث بان بعد ذلك اعتماد صانعى القرار على معلومات وبيانات غير صحيحة إما عن المشكلة أو البديل أو الأهداف أو المقومات وسائل مكونات صناعة القرار.

(د) الإدارة بالإغراق في المحلية ؛ يومن عمل الفريق بالقدرات الذاتية ويعنى في تتميمتها إداريا ، على أساس أن التقدم وليدة إدارة ، وأنه ينبغي زراعة التقدم بالإغراق في المحلية وصولاً للعالمية، وبالتالي فمما يتناهى مع أسلوب عمل الفريق :

- ١- استيراد نماذج لا تناسب الواقع الإداري المحلي .
- ٢- إهمال الكفاءات والقدرات المحلية .

٣- الجمود والإستكانة على صعيد التنمية ، وخداع الذات بمشروعات وهمية تخدم السلطة أكثر من صالح الشعب .

(١) بيل جيتيس ، المعلوماتية ، سابق ص ٤١ ، حيث يقارن بين مشهدين : الأول - فيلم عرض عام ١٩٦٧ أمسك فيه رجل أعمال بأحد المتخرجين حديثا ، من عروة ثوبه ، وقدم له نصيحة طوعية في المهنة لخصها في كلمة واحدة هي البلاستيك . الثاني - لو أعيد كتابة هذا المشهد بعد عقود قليلة ، فإن السؤال هو : هل كانت نصيحة رجل الأعمال ستصبح : "كلمة واحدة يابنيمين : (المعلومات)" .

(٢) دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ١٦١ .
وراجع : دكتور / عصمت الشيخ ، دور نظم وتكنولوجيا ، سابق ص ١١٤ .

هذه الشروط وغيرها ، من شأنها أن تخلق مناخاً جيداً للإدارة بعمل الفريق وتدعم قيم المشاركة والحوار وتبادل الرأي على مستوى الإداراة^(١) ، وبالتالي فإن صانع القرار الاستراتيجي سوف يستفيد من ذلك من عدة جوانب :

- **الجانب الأول** : المساعدة والتعضيد في مرحلة بناء وتكوين القرار ، فالكل يسهم مع المستويات العليا في الإدارة في هذه العملية ، وهذا يعطى دلالة ومؤشرًا على المستقبل الذي سوف تتم فيه ظروف تنفيذ القرار الذي سوف يتم اتخاذُه ، ومن شأن ذلك أن يرجح بديلاً قد يكون هو الأفضل لتوافقه مع عوائد المشاركة في عملية صنع القرار^(٢) .

- **انضباط البيانات**^(٣)؛ يعيش العالم ومعه الإدارة الحديثة ثورة معلومات ، ومن ثم فإن البيانات المتوفرة لصانع القرار ، يجب أن تكون منضبطة ، لأن هذا هو الذي يؤدي اتخاذ قرارات - حسب تعبير البعض : "ذكية ومدروسة" ؛ لا مجرد ردود أفعال مباشرة ومتسرعة^(٤) .

- **الشفافية** ؛ ينبغي أن تكون البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها صناعة القرار الاستراتيجي ، أو تلك المتصلة بعملية صنع القرار واتخاذه في حد ذاتها يتميز بالشفافية والوضوح ، حيث يعد مبدأ الثقافة في الإدارة ، أحد المعايير الحاكمة على تقدمها ونجاحها في تحقيق أهدافها ، وفي سير

(١) دكتور / عبد المنعم سعيد ، السياسة في غير السياسة ، سلسلة الفكر - مكتبة الأسرة ٢٠٠٥ ، ص ١٨٢ ، حيث يقول : "فالفيصل في كل شيء سوف يعود إلى الإجابة على سؤال جوهري : هل هي أى حد يسهم هذا أو ذاك في تحقيق المعدل المطلوب للتنمية".

(٢) راجع : هورست أقينيد ، إقتصاد يغلق فقرا ، سابق ص ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٠٣٠٢ ، دكتور / علي السلمي ، إدارة المصرية ، سابق ص ٨٠ ، ٨١ ،

(٣) دكتور / عصمت الشيخ ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات ، سابق ص ١١٥ ،

(٤) بيل جيتيس ، المعلوماتية ، سابق ص ٣٩٩

العملية الإدارية كلها^(١) ، ومن ثم فإن غموض المعلومات والبيانات ، من شأنه أن يشيع جوا من الفساد والإستبداد لا يمكن أن يسهم فى صنع قرار عادى ، فما بالنا بالقرار الاستراتيجى ، ونظرا لغياب هذا المبدأ فى الإدارة المختلفة نجدها تعانى من :

١ - انتشار الفساد والإستبداد .

٢ - سيطرة رأس المال على الحكم وتوجيه قرارات الإدارة الحكومية فى خدمة رجال الأعمال .

٣ - انتشار الفقر وسوء التوزيع ، وتبخط خطط التنمية .

- حداثة البيانات والمعلومات^(٢) : يجب أن تكون البيانات والمعلومات المتاحة لصانع القرار الاستراتيجى حديثة ، حتى يمكن الإستفادة منها ، وهذا أحد الخصائص التى تتصف بها الإدارة المتقدمة ، حيث النظم والتكنولوجيا متطورة ، وفى ذات الوقت تهتم الإدارة بالتقنولوجيا ، على عكس الأمر فى الإدارة الحكومية فى البلدان المختلفة حيث استمرار التقنولوجيا شكلى ، و الإدارة تقليدية عقيمة .

- انتقائية البيانات والمعلومات؛ ليست كل المعلومات المتاحة أمام صانع القرار الاستراتيجي يمكنه الاعتماد عليه ، بل عليه أن يطبق المنهج الانتقائى الذى من خلال يتعرف على البيانات التى تتصل بموضوعه ،

(١) جاك إيلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٣٩٤ ، حيث يقرر أنه :

ـ فالمعلومات تعرف على أنها بيانات تشكل الحقائق والأفكار بأسلوب يجعل بالإمكان توصيلها أو معالجتها بأساليب متنوعة. وراجع : دكتور / مصطفى عفيفى ، مبادئ وأصول علم الإدارة العامة ، سابق ص ٢١٦ ـ دكتور / فاروق رضوان وآخرون ، إدارة ، سابق ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٢) دكتور / عصمت الشيخ ، دور نظم وتقنولوجيا المعلومات ، سابق ص ١١٤ ، ١١٥ .

وَالَّتِي يَعْتَدُ عَلَيْهَا فِي بَنَائِهِ وَتَكْوِينِهِ ، وَهَذَا يَتَطَبَّبُ سِيَادَةُ مَعَابِرِ الدَّفَقَةِ

والمهارات في التدريب لدى المسؤولين عن هذه الصناعة . (١)

والتقدم العلمي والتقني قد فاد هذه العملية إلى حد كبير ، حيث تصنیف البيانات وسهولة الحصول عليها ثم تبوبتها في صورة معلومات ، لا يمكن لصانع القرار أن يعمل بسواءها ، سواء على مستوى نجاح القرار أم جودته .

(٢) جاك إينول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٣٩٢ . واتظر : دكتور / سليمان الطماوى ، مبادئ علوم الإدارة العامة ، سابق ص ١٨٠ ، ١٨١ - دكتور / على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ٥ . حيث يشير إلى محور تنمية المعرفة والمعلومات الإدارية كأحد محاور الإصلاح الإداري.

المبحث الثالث

مهارات التنبؤ

Prediction Skills

يتعلق القرار الاستراتيجي بما سوف يتم انجازه على المدى الطويل، ومن ثم فإن المستقبل يعد جزءاً مهماً وجوهرياً في عملية صناعته، من حيث الأهداف المبتغاة، والمعوقات المحتملة، والموارد الممكنة؛ وإذا كان الماضي والحاضر يخضعان للبيتين، فإن المستقبل يدخل في عملية الإمكان والإحتمال^(١).

والتنبؤ هو العملية التي يتم بها استشراف المستقبل، وتتوقع مستجداته، ثم استدعايه، وتصور الأهداف في علاقتها بالموارد المحققة والمحتملة، ومن ثم فإن عملية التخطيط تختلف عن التنبؤ، حيث تتصل بالأهداف المرجوة على المدى البعيد في مجال من مجالاته^(٢).

- التنبؤ المؤسسي؛ الإدارة الحكومية الرشيدة هي التي يمكن حوكمة العملية الإدارية بها، ومن المعايير المهمة في ذلك أن التنبؤ في صناعة القرار الاستراتيجي هو عملية مؤسسية، بحيث يكون نتاج مؤسسة، لا أن تكون تعبيراً عن رؤى واتجاهات وآراء شخصية لفرد أو مجموعة من الأفراد لا يعبرون عن فكر مؤسسي بقدر ما يعبرون

(١) دكتور / علي السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ٤٢

(٢) جاك إيلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٩٢ . وراجع دكتور / رمزي الشاعر ، مبادئ الإدارة العامة ، سابق ص ١٠٠ . دكتور / سليمان الطماوى مبادئ علم الإدارة العامة ، سابق ص ١٨٧ . دكتور / فاروق رضوان وأخرون ، إدارة ، سابق ص ٩٨ ، ١٩ . دكتور / إبراهيم شيخا ، إصول الإدارة العامة ، سابق ص ٦٣ ، ٦٤ .

عن رغبات قد تكون نزوات أو تعبير عن مصالح شخصية ، ويؤدي
هذا الفكر المؤسسي إلى^(١)

- ١ - التعبير عن مصالح المؤسسة لا مصالح مماثلتها في صناعة القرار .
- ٢ - تجنب انهيار عملية صناعة القرار نتيجة لتغيير القيادات .
- ٣ - تيسير عملية التفكير الاستراتيجي

- تطور أساليب التنمية ؛ تقوم الإدارة الحديثة بتطوير أساليبها في التنبؤ ،
بما يتفق وطبيعة التقدم العلمي والتكنولوجي ، والظروف التي يتم فيها ،
وقد لاحظ جاك ايلول هذا التطور في فرعين مهمين هما^(٢)

الفرع الأول : علم المستقبلات ؛ ويقوم على أساس كافة الإحتمالات
للوصول إلى نتيجة متصلة بالأرجح حدوثه.

الفرع الثاني : أسلوب النماذج ؛ وهي دراسة تحليلية في ضوء علم المعايير
بالوقوف على القائم منها ؛ والإفتراضات المحتملة في حالة تغير تلك
المعايير ثم اجراء العملية القياسية استنادا إلى ذلك.^(٣)

(١) بيل جيتيس ، المعلوماتية ، سابق ص ٤٣٦ وراجع : دكتور / إبراهيم شيخا ، أصول الإدارة العامة ،
سابق ص ٧٤ . دكتور / جميل توفيق . دكتور / على الشرقاوى ، إدارة سابق ص ١٥١ ، ١٥٢ ،
دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ١٦٢

(٢) جاك ايلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٩٣ . ولذا ينبغي أن تفهم عملية التنبؤ على أنها عملية
في الأساس لا علاقة لها بالحظ والتخيّم ، راجع : دكتور / على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق
ص ٤٢ . حيث يشير سياته إلى أن : "الإدارة العصرية هي التي تقود حركة التجديد والإبتكار وهي
التي توجه مسار البحث العلمي وتحدد له أهدافه".

(٣) جاك ايلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٩٣ . ويلاحظ روبين بيتو ، في مذكرة المواطن والدولة ،
سابق ص ٩٥ - أن : "الإدارة التي ترداد تعقيدا يوم بعد يوم تحتاج إلى وسائل مالية قوية وتقنية
متقدمة ، وتزداد الصعوبة أكثر فأكثر بالنسبة للسلطات المحلية في أن تعمل بغير مساعدة الدولة".

وجميع الآثار الناتجة عن الحضارة الغربية سواء على المستوى السياسى أو العسكرى أو الإدارى، إنما تم استشرافها فى السابق ، فى ضوء عملية تنبؤ علمى دقيق ، وبالتالي أصبح التنبؤ، مهارة وعلم وفن يحتل جزءاً جوهرياً فى مفاهيم الإدارة الحديثة ، وغياب هذا المفهوم فى الدول المختلفة هو الذى يجعل خططها ومشروعاتها لا تتعذر الأفكار الهلامية ، وما يخرج منها إلى حيز الواقع لا يتعدى نجاحه أو جودته معدلات بسيطة فى الإنجاز.^(١)

(١) دكتور / على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ٤٢ ، حيث يقرر أن : " منطق التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل الذى يحاول التوفيق بين الغايات والوسائل أمراً غير معروف بالنسبة للإدارة المصرية بشكل عام ."

وراجع : دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط فى الإدارة العامة ، سابق ص ١٩١

المبحث الرابع

المشاركة المجتمعية

Sociality

صناعة القرار الاستراتيجي في الإدارة الحكومية تتصل بمشروعات وخطط كبيرة ذات مدى زمني طويل ، وترك آثارا جوهرية في قطاع معين أو مجموعة من القطاعات ، وبالتالي لابد أن يحدث نوع من المشاركة المجتمعية في هذه العملية.^(١)

- مفهوم المشاركة في صنع القرار الاستراتيجي : يعني هذا المصطلح أن يكون هناك نوع من الإسهام من البيئة الخارجية عن الوحدة أو المنظمة التي يتم فيه صناعة هذا القرار من قبل المجتمع كله أو على الأقل هؤلاء المتصلين بالقرار بوجه أو آخر^(٢) ، وهذا يتم من خلال مظاهرين:

المظاهر الأول : تبصير صانعى القرار بما يتواافق لدى قطاعات المجتمع المختلفة من ردود أفعال تجاه هذا القرار ؛ والتقويمات المختلفة التي تتم له، ومدى القبول الذي يلقاه ، إذ لاشك أن دخول ذلك تحت بصيرة صانع

(١) راجع : دكتور / علي إسماعيل ، الإدارة المصرية ، سابق ص ٩٥، ٩٦، حيث بين سياقته : "أن من شرعت السياسات لتنظيم أمورهم لهم هم أيضا الحق في التعبير عن أفكارهم وإنفراحاتهم بشأنها.....".

(٢) راجع : دكتور / عصمت الشيخ ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات ، سابق ص ١٣٠٠ ، ١٣١ ، دكتور / سليمان الطماوى ، مبادئ علم الإدارة العامة ، سابق ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، دكتور / حسن محمد وجيه ، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي ، سابق ص ٢٦٦ يشير المؤلف إلى مصطلح المفاوض على المستوى الاستراتيجي واختلافه عن المفاوض على المستوى التكتيكي.

القرار من شأنه أن يفيده في سلامة وجودة هذا القرار ، وإحداث نوع من التوافق معه (١)

المظير الثاني : قبول الرأى العام للقرار الاستراتيجى من شأنه أن يضع صانع هذا القرار على موارد وإمكانات وكيفية التغلب على العقبات التي تعرضه ، وهذا من شأنه أن يصل به إلى بديل قد يختلف عما لو كان هناك عدم قبول مجتمعي له ، وبالتالي لإمكانية اختيار بديل آخر أو تعديل فى درجة هذا البديل أو نوعيته .

- كيفية تحقيق المشاركة فى صنع القرار ؛ إن الإسهام فى عملية صناعة القرار الاستراتيجى ، ترتبط بوجود رغبة صادقة من قبل الإدارة الحكومية فى تبصير الرأى العام وتعريفها بهذا القرار (٢) ، حيث تتيح له المعلومات والبيانات اللازمة بكل شفافية ووضوح ، ومن ثم تمثل لغة الأرقام المعيار المحدد هنا ؛ وتكون هناك وبالتالي أجهزة محايدة لقياس استطلاعات الرأى ؛ مع وجود إعلام حرونزية يحلل ويتابع وينقل وجهات النظر المتباينة ، يشيع جوا من الحوار العام حول القرار الاستراتيجى ؛ وهذا يفترض أن النظام السياسى ديمقراطى الأمر الذى

(١) دكتور إبراهيم درويش ، الوسيط فى الإدارة العامة ، سابق ص ١٤٧ ، حيث يبين أنه : « فإذا كانت المشكلة تتسم بالعمومية لكونها تتصدى بعدد كبير من أفراد الشعب ، فإن على التنظيم أن يستعين بوسائل الإعلام المختلفة كى تسهم معه فى توضيح المشكلة للشعب ». وراجع دكتور / إبراهيم شيخا ، أصول الإدارة العامة ، سابق ص ٣٠٢

(٢) راجع : دكتور / أحمد زايد ، المصرى المعاصر - مقاربة نظرية وإمبريوقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية ، سلسلة العلوم الاجتماعية - مكتبة الأسرة ٢٠٠٥ ص ١٠٨ ، وراجع : روبير بيلو ، المواطن والدولة ، سابق ص ٨٧ .

يمكن معه لكافحة التنظيمات الرسمية وغير الرسمية أن تمارس دورها في التقدم الإداري^(١).

إن اعتناق مبدأ الشفافية في الإدارة الحكومية؛ من شأنه أن يولد الثقة فيها؛ ويخلق نوعاً من مساندة الرأي العام لقراراتها؛ ويشكل وبالتالي مواجهة للفساد والإستبداد اللذان يجدران جواً طبيعياً في ظل الغموض وانعدام سياسة المكافحة والوضوح والمصارحة والمسألة؛ ولذا فمن البديهي أن نجد الدول الديمقراطية هي المتقدمة إدارياً وتقترياً، وهي التي تحل المراتب الأولى في ترتيب وجودها ضمن السلم العالمي لتطبيق مبدأ الشفافية ومكافحة الإستبداد.^(٢)

(١) جاك إيلول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٣٦٣ : " ويسترجع Salomon نقطة الجدل المثار بين Luhan و Habermas بشأن ، ما إذا كانت الديمقراطية ممكنة في أكثر القضايا أهمية و فس تصحيات تلك القضايا الاقتصادية والتقنية والاجتماعية"

(٢) راجع : هورست أفيهيلد ، اقتصاد ويندى فقرا ، سابق ص ٢١ ، حيث يقول : " فالسياسة الاقتصادية الناجحة هي السياسة التي تحقق للمواطنين لكل المواطنين الفنع والخير . إن هذا هو المدرس البليغ الذي على انتصار اقتصاد السوق الرامي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي أن ، يتعلمه ."

المبحث الخامس

كيفية صناعة القرار الاستراتيجي في الشريعة الإسلامية

How to make strategic decision in the Islamic Shariaa

قد تتوافق لصناعة القرار الاستراتيجي مقوماته ؛ ولكن لا يكفي ذلك نجاح العملية ، مالم تتوافق مجموعة من العوامل المؤثرة التي تحدد كيفية هذه الصناعة ، ومن هنا فقد وضعت الشريعة الإسلامية هذه الكيفية في صورة أحكام شرعية ، وردت في سورة سيدنا يوسف :

أولاً : استناد الأمر لأهله على أساس مبدأ الجدارة^(١)؛ المسؤولية العامة في الشريعة الإسلامية تكليف شرعاً ؛ ومن ثم فلا يجوز لمتوليها أن يتصرف بغيره ؛ يقول سبحانه وتعالى : "وقال الملك إنى أرى سبع بقرات سمن يأكلهن سبع عجاف وسبعين سبلاً خضر وأخر يابسات يا أيها الملائكة أفتونى في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون".^(٢)

وكان تبادل الرأي في مرحلة ما يسمى بتحديد المشكلة ، وتحليل البيانات والمعلومات في صورة تصرف رشيد؛ حيث لا يجوز التصرف بالهوى ؛ وأنه لا يجوز لأحد أن يكتم بيانتا فيه مصلحة عامة ؛ وهو ما يطلق عليه مبدأ الشفافية ؛ يقول سبحانه : "قالوا أضغاث أحلام وما نحن

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ؛ سابق ص ٢٣ . حيث ورد أنه : "إذا عرف هذا ، فليس له أن يستعمل إلا أصلح الموجود ، وقد لا يكون في موجوده ، من هو صالح لتلك الولاية ، فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه ، وإذا فعل ذلك بعد الإجتهاد الشامل ، وأخذته للولاية بحقها ، فقد أدى الأمانة ، وقام بالواجب في هذا ، وصار في هذا الموضع من أئمة العدل والمفسدين عند الله ، وإن اختل بعض الأمور بسبب من غيره إذا لم يمكن إلا ذلك".

(٢) سورة يوسف الآية رقم ٤٣ .

بتأويل الأحلام بعالمين . وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة انا أتبينكم بتأويله فأرسنون .^(١)

ثانياً : الموضوعية والحقيقة فى مرحلة صناعة القرار ؛ فالكفاءة والشروط البشرية هى الأساس فى كيفية صناعة القرار الاستراتيجي ، بالموضوعية والحقيقة ؛ نظراً لخطورة الآثار المترتبة عليه ، ويقول عز وجل : " يوسف أليها الصديق أفتنا فى سبع بقرات سمان يأكلنهن سبع عجاف وسبع سبلات خضر وأخر يابسات لعنى أرجع إلى الناس لعلمهم يعلمون ".^(٢)

ثالثاً : الإستقلال فى مرحلة صناعة القرار ؛ إنه مما يتناهى مع مبادئ الإدارة الرشيدة هو تدخل السلطة السياسية فى صنع القرار الاستراتيجي ؛ بما يخدم مصالح هذه السلطة ، ولذا أوجبت الشريعة الغراء هذا الإستقلال ؛ يقول جل شأنه : " قال نزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فدروه فى سنبه إلا قليلاً مما تأكلون ".

(١) سورة يوسف الآيات (٤-٥-٤) . وفي عام الرمادنة سنة ثمان عشر بالحجاز ، وفى خلافة سيدنا عمر رضى الله عنه - أصيب الناس بالغلاء الشديد ، فاستسقى عمر رضى الله عنه - لعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم فسقوا ، وكتب عمر إلى عمرو بن العاص وهو أمير مصر يومئذ يشكو قحط الحجاز وما المسلمين فيه من الشدة ، فكتب إليه عمرو : لأمرتك بغير طعام أوله عنده وأخره عنك ، ثم أخذ فى حفر خليج القاهرة الذى فمه عند موردة الخلفاء بمصر ، فوصل به إلى بلبيس ثم إلى السويس ساحل بحر القلزم فى شتنين شهر ، وحملت القلل فيه إلى السويس ، ثم من السويس إلى الحجاز فى عامه . تظر : ماثر الإلابة فى معلم الخلافة لأحمد بن عبد الله القاشنوى ، المتوفى سنة ٨٢١ هجرية ، تحقيق عبد السنان أحمد فراج - صادر عن التراث العربى ، وهى سلسلة - تصدرها وزارة الإرشاد والآباء فى الكويت - ١٩٦٤ ، الجزء الأول - ص ٩١ .

(٢) سورة يوسف الآية رقم (٤٦) .

ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلهن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنهن.
ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ^(١). وقد حكى أن
المؤمن رحمة الله وضع في اختياره للوزير مجموعة صفات تدلنا على
 مدى ما أولته الأحكام الشرعية من ضبط لإختيار المناصب العليا؛ تلك التي
تتولى مسؤولية صناعة القرار الاستراتيجي، حيث قال: "إنى التمست
لأمورى رجالاً جامعاً لخصال الخير ذا عفة في خلقه واستقامة في طرائقه،
هذبته الآداب وأحكمته التجارب، إن اؤتمن على الأسرار قام بها وإن قد
مهماز الأمور نهض فيها، يسكنه الحكم وينطقه العلم وتكفيه اللحظة
وتفقيه اللهمحة له صولة النساء وأناء الحكام وتواضع العلماء وفهم
الفقهاء، إن أحسن إليه شكر، وإن ابتلى بالإساءة صبر، لا يبيع نصيب
يومه بحرمان غده، يسترق قلوب الرجال بخلابة لسانه وحسن بيانه" ^(٢).
رائعاً: المشورة في وضع القرار الاستراتيجي؛ تعد المشورة أو الشورى
أساس العمل السياسي والإداري في الشريعة الإسلامية؛ ولم
يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من نبي الله صلى الله عليه وسلم، فقد شاور في الأمور كلها حتى الحرب منها ^(٣).

(١) بحث يوسف الآيات لرقم (٤٧ - ٤٨ - ٤٩). وهذا ما يجعل الولايات في الشريعة تقوم
على الأمانة والقوة؛ يقول ابن تيمية: "والقوة في كل ولاية بحسبها، فالقوة في إمارة
الвойد ترجع إلى شجاعة القلب، وإلى الخبرة بالحروب، والمخداعة فيها، فإن الحرب
خدعة، وإلى القدرة على أنواع القتال من رمي وطعن وضرب وركوب وكروفر ونحو
ذلك، كما قال تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة و من رباط الخيل". راجع
السياسة الشرعية، سابق ص ٢٤.

(٢) الأحكام السنطانية للحاوردي، سابق من ٣٠ ، ٣١ .

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ، سابق ص ١٣ ، حيث ورد بها: "لا غنى لولي الأمر عن
المشاورة، فإن الله أمر بها نبيه صلى الله عليه وسلم ، فقال تعالى: "فاسعف عنهم"

وكان صلی الله علیه وسلم حين يصنع قراراته الهامة في الحرب يستشير ليسن لمن بعده ، وليرسى مبدأ من مبادئ الحكم والإدارة هو الشورى وهي ألزم في غير الحرب ، امثالاً لقوله سبحانه وتعالى : " وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون . والذين يجتبون كيائراً الإثم والفواحش وإذا ما خضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون " ^(١) . وقد سميت سورة كاملة في القرآن الكريم بسورة الشورى ، ويقول سبحانه وتعالى : " فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظاً القلب لا نفضوا

واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين . وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " لم يكن أحد أكثراً مشورة لأصحابه من رسول الله صلی الله علیه وسلم " . وقد قيل : وإن الله أمر بها نبيه لتلقي قلوب أصحابه ، وليقتدى به من بعده ، وليسخراج منهم الرأي فيما لم ينزل به وحي ، من أمر الحرب والأمور الجزئية وغير ذلك ، فغيره صلی الله علیه وسلم أولى بالمشورة " .

(١) سورة الشورى من الآيات ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ . وقد يستشار رسول الله صلی الله علیه وسلم الأنصار فأقال : أشيراً على أيها الناس . وإنما يريد الأنصار ، وذلك أنهم عدد الناس ، وأنهم حين يأبهون بالحقيقة ، قالوا : يا رسول الله : إتنا براء من ذمامك حتى تصلي إلى بيارنا ، فإذا وصلت إلينا ، فثبتت في ذمتنا نمنعك مما تمنع منه أبناءنا ونساءنا . فكان رسول الله صلی يتخفى في ألا تكون الأنصار ترى عليها نصره إلا من دهم بالمدينة من عدوه ، وأن ليس عليهم أن يسير بهم إلى عدو من بادهم . فلما قال ذلك رسول الله صلی الله علیه وسلم ، قال له سعد بن معاذ : والله لكاتك تريدين يا رسول الله : أجل . قال : قد أمنا بك وصدقاك ، وشهدنا أن ما جئت به هو الحق ، وأعطيتك على ذلك عهوننا ومواثيقنا على السمع والطاعة ، فامض يا رسول الله لما أردت فتحن معك ، قوله يشك بالحق ، لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخستاه معك " .

من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتقين .^(١)

والشوري ملزمة لرجل الإدارة في استطلاع رأى الناس سواء كانوا داخل الجهاز الإداري من المواطنين والعمال ، أو من خارجه من عموم المسلمين ؛ فإذا فعل ذلك صانع القرار الاستراتيجي فقد حقق الواجب وأقام السنة ، وأطاع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ؛ قال سبحانه وتعالى : "يا أيها الذين آمنوا أطعوه الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرا وأحسن تأويلا".^(٢)

وهذه الكيفية الشرعية في صناعة القرار ؛ من شأنها أن تجعل للإدارة في الإسلام بعدا انسانيا فاقت به كل الإدارات المتقدمة .^(٣)

(١) سورة آل عمران الآية رقم ١٥٩

(٢) سورة النساء الآية رقم ٥٩

(٣) يقول ابن تيمية في السياسة الشرعية ، سابق ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، ما يلى : "إذا استشارهم فإن بين ذلك له بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب أو سنته - رسوله أو أجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك ولا طاعة في خلاف ذلك ، وإن كان عظيما في الدين والدنيا ... " وراجع : دكتور / على عبد العال سيد أحمد ، نظام الحكم في الإسلام وفق الدساتير الوصغية ، ط ١٩٩٣ ص ٩٠ دكتور / أحمد محمد الحوفي ، مختارات من سماحة الإسلام ، نهضة مصر للطبع والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ ص ٢١

الفصل الثالث

خصائص صناعة القرار الاستراتيجي في الإدارة الحكومية المصرية

Characteristics of making strategic decision in the governmental Egyptian administration

تمهيد وتقسيم :

مجال الدراسة في هذا الفصل هو التعرف على خصائص صناعة القرار في الاستراتيجي في الإدارة الحكومية المصرية؛ وبعد ذلك في منتهى الأهمية، لأن مصر تعاني من مشكلات ضخمة على عدة مستويات: أولاً : المستوى الاقتصادي؛ حيث مشكلة ضعف معدلات النمو؛ وضعف الإستثمارات، وانتشار الفقر؛ والبطالة الظاهرة والمدقعة؛ وإهدر الموارد المتاحة لها، حيث لا تتعذر نسبة الإستغلال من المساحة الكلية حاجز ٢٠٪، وهو ما جعلها تحتل مرتبة متذلة بين دول العالم المتتطور .^(١)

ثانياً : على المستوى الاجتماعي؛ يكفي أن نضرب أمثلة بالمشكلة السكانية والعشوائيات وأطفال الشوارع واختلال التركيب السكاني، وسوء

(١) يسود العالم الآن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم تعد مفاهيم الاستبداد تتافق مع روح العصر، ويشير البعض إلى أنه: " وما يستتبع ذلك من التركيز على مفاهيم مثل: - الإيمان بقيمة الفرد وحريته وحقوقه إلى أبعد الحدود . - إن لفرد حقوق خاصة لا تمنحها الحكومة له ، ولا بد من حمايتها من جور سلطة الحكومة على مثل هذا الحقوق . - شروع روح العالمية ، وذلك بتبني روح تقبل الآخر وتحمل الاختلافات في قضايا الأخلاق والدين . - ديمقراطية الحياة في المجال الصناعي واتباع الامركزية .

لتظر : دكتور / حسن وجيه مقدمة وعلم التقاضي ، سابق ص ١٨٣ ، ١٨٤

التوزيع ، وعدم العدالة في توزيع الموارد بين الريف والحضر ؛ لنقف على حجم ما تعانيه من تخلف مقارنة بدول العالم المتقدم .

ثالثا - على المستوى الإداري ؛ يطالعك الخل في معايير الشفافية وضعف الرقابة وانتشار ظاهرة البطالة المدقعه بداخله ، كل هذا وغيره يصل بك إلى نتيجة حتمية وسؤال وجوهى ، أين صناعة القرار الاستراتيجي من هذا كله ؟ ولماذا لم تحقق هذه القرارات تقبلا على هذه المشكلات المزمنة ؟ ولماذا تتدحر الأوضاع في مصر إلى هذا الحد ؟ الإجابة عن ذلك هي يبحث خصائص صناعة هذا القرار في الإدارة الحكومية المصرية ، والوقوف على الجودة ، ومعدل النجاح فيها ، كما يتضح لنا من هذا الفصل (١)

المبحث الأول : الإدارة بسياسة الأشخاص لا باستراتيجيات المؤسسات .

المبحث الثاني : الإدارة بردود الأفعال لا باستراتيجيات المواجهة .

المبحث الثالث : مدى التزام معايير الجودة .

المبحث الرابع : دور التنظيم غير الرسمي في صناعة القرار الاستراتيجي .

(١) انهiek عن المستوى السياسي ؛ والذي تتضمن اجراءاته ونظمها شكليات تحدث انفصلا بين التنظيمات السياسية وبين الجماهير ، فالصفوة السياسية تسعى إلى تدعيم مركزها على حساب مصالح الجماهير ، وينتزع عن ذلك نوع من التحالف غير المشروع بين رأس المال والقوى السياسية وجماعات المصالح والضغط وهو ما أدى إلى :

١ - العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية .

٢ - تقديم رأس المال الإقطاعي على حساب مصالح الشعب .

- راجع : دكتور أحمد زايد ، الشخصية المصرية ، مرجع سابق ص ٧٦ ، ٩٧ .

المبحث الأول

الإدارة بسياسة الأشخاص لا باستراتيجيات المؤسسات

Administration by means of persons policy ,
not by strategies of establishments

المبدأ :

من مبادئ الإدارة الحديثة أن يكون الفكر المؤسسي هو معيار العملية الإدارية ؛ حيث يعد الاعتماد على اتجاهات الأشخاص متنافياً مع السلوك الإداري الرشيد ؛ فالأشخاص متغيرون والمؤسسة باقية ومعيار الزمن في عمر الفرد يختلف عن الدولة ، ولذا فالدول التي تقدمت إدارياً هي التي حوكمت الإدارة على هذا المعيار .

التطبيق :

عندما نضع المبدأ السابق في التطبيق على واقع الإدارة المصرية نجد إنها إدارة بالأشخاص ؛ وببداية نلاحظ في تاريخ الحضارة المصرية ؛ فإن الآثار الفرعونية تنساب إلى أشخاص كالآهرمات على عكس الحال في الحضارات الأخرى^(١) ؛ وما زلتنا نعيش إدارياً على نفس المفهوم ؛ فالسياسات والبرامج والإجراءات غالباً ما تعتمد على اتجاهات الأشخاص متولى المناصب القيادية في الإدارة العليا الحكومية ؛ وبالتالي فـأى تغيير في هذه المناصب يستتبعه تغيير في هذه القرارات .

(١) دكتور / أحمد زايد ، المصري المعاصر ، سابق ص ٩٤ . ويقول : "فأغلبظن أن المصري ينظر إلى علاقته بالسلطة كما تمثلها الحكومة أو أي جهاز آخر من أجهزة الدولة على أنها تقوم على التعارض في المصلحة ، فهو يتصور أن التعامل معها صعب ."

ومشكلة الإدارة المصرية المرتبطة بهذه الخاصية هي سيادة ثقافة الأشخاص على حساب ثقافة النظم ، وهذا ما يجعل أي تفكير استراتيجي يتحول إلى منهج شخصي يرتبط بصانع القرار ؛ ومن الصعب في هذا الشأن وصف القرار بالاستراتيجي من الناحية الموضوعية ؛ وإن اكتسب هذا الوصف شكلا ، ويتحول الأمر خاصة مع إدارة الأزمات إلى نوع من السطحية التي تعيشها الإدارة المصرية منذ عهد الفراعنة وحتى الآن ، ولذا فإن أي نقلة حدثت في التاريخ المصري كثيرا ما ارتبطت بأشخاص ؛ وهذا يعد أخطر ما يحدق بالإدارة الحكومية ؛ إذ أن معيار الحكم على تقدمها لا يتحقق إلا حينما تتحول إلى إدارة جماعات ومؤسسات يسودها روح وثقافة الاتساع والإحساس بالمسؤولية العامة ، تلك التي تنصب على مصالح الإدارة كلها ، دون النظر إلى الاتجاهات الفردية ومصالحهم الشخصية^(١) وسيادة ثقافة الأشخاص في الإدارة الحكومية المصرية له عدة مظاهر هي^(٢)

(١) انظر : دكتور / محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة - سلسلة العلوم الاجتماعية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة ٢٠٠٧ ص ٢٢٧ ، حيث ورد أنه : "في مجال علوم المستقبل بصفة عامة وعلم الإدارة الاستراتيجية بصفة خاصة يقصد بمصطلح الرسالة أو المهمة عنصرين أساسين هما :

- ١- تحديد الغاية : ويقصد بها الهدف العام المراد تحقيقه في المدى البعيد.
 - ٢- تحديد الاستراتيجية : ويقصد بها المسار الرئيسي (الطريقة) لتحقيق الغاية .
- وحيث بالذكرا أنه لكي تتحقق الاستراتيجية الرئيسية ، لابد أن تغطيها أو تنصب فيها مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية (السياسات) والتي يجب أن تعمل بشكل متناقض ومتناجم .

(٢) دكتور / علي السلمى الإدارة المصرية ، سابق ص ١١٥ ، ١١٦ .

- دكتور / سليمان الطماوى ، علم الإدارة العامة ، سابق ص ١٥٣ .

- دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ، ١٦٠ ، ١٦١ .

أولاً - على المستوى التنظيمي؛ نجد أن هناك خلطاً وتشابكاً بين السياسة والإدارة؛ إذ من المبادئ الإدارية السليمة احترام مبدأ التخصص وتحديد السلطة والمسؤولية؛ ففى مرحلة صناعة القرار الاستراتيجي؛ ينبغي أن يكون المسؤولين عن هذه المرحلة لديهم السلطة الكافية لاتخاذ قرار على أساس علمي، وفي ذات الوقت يسود مبدأ المحاسبة والمساءلة عن هذه المرحلة وبالتالي يكون هناك رقابة من شأنها أن تولد الإحساس بالمسؤولية .^(١)

والإدارة المصرية يسودها التخبط وعدم التحديد في هذه النقطة ، فإذا كانت صناعة القرار الاستراتيجي؛ تتم على مستوى السلطة التنفيذية ، فإنه مبدأ عدم توازن السلطة والمسؤولية واضح حتى على مستوى التنظيم الدستوري؛ فرئيس الدولة هو الذي يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين بالدستور .^(٢)

ونجد الدستور قد تكلم عن رئيس الدولة في الفصل الأول من الباب الخامس الخاص بنظام الحكم في المواد من ٧٣ حتى ٨٥ ثم عاد وتكلم عنه في الفصل الثالث من ذات الباب وخصص له الفرع الأول في المواد من ١٣٧ حتى ١٥٢^(٣) . وخصص الفرع الثاني للحكومة في المواد من

(١) المادة ١٣٧ من الدستور .

(٢) المادة ١٣٨ من الدستور بعد تعديليها في ٢٠٠٧/٣/٢٦ .

(٣) وقد تعرض الدستور المصري بتعديلات ٢٠٠٧/٣/٢٦؛ ورغم كثرة الموارد التي يختل على هذا الدستور ، فإنها لم تمس جوهر النظام السياسي المصري سواء من حيث أركانه أو ممارسته . ونجد هنا صعوبة بادية في تكييف هذا النظام السياسي . راجع فيما يتصل بالفردية والثنائية والجماعية في السلطة التنفيذية؛ دكتور / عبد الحميد متولى ، القاتلون الدستوري والأنظمة السياسية - الطبيعة الثانية ١٩٦٣ ، الجزء الأول ، ص ٦٠ -

١٥٣ حتى ٦٠ ، ومقارنة نجد أنه الدستور قد خصص في هذا الفصل الرئيسى الجمهورية

عشر مادة ، وبينما خصص للحكومة سبع مواد ؛ وهذا يعطينا دلالة على اتجاه المشرع الدستوري نحو تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة على حساب الحكومة ، رغم بعض التعديلات الطفيفة التي دخلت على هذه العلاقة بتعديلات مارس ٢٠٠٧ ، إلا أنها لم تمس جوهرها .^(١)

ويظل بالتالي رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية^(٢) ، وهو غير مسئول سياسيا أمام البرلمان ؛ وتقع المسئولية على عاتق من الحكومة ؛ وهي في الحقيقة لا تملك سلطات متوازن مع هذه المسئولية ، وهذا يؤدي إلى :

١- شخصية السلطة .

دكتور/ عمر حلمي فهمي ، الانتخاب وتاثيره في الحياة السياسية والحزبية - الطبعة الثانية ، ١٩٩١ ، ص ١١٥ .

(١) وهي المادة ١٣٨ التي جعلت ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في الماد ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ بعد موافقة مجلس الوزراء . والاختصاصات المنصوص عليها في ١٤٨ و ١٥١ فقرة ثانية بعدأخذ رأيه .

والمادة ١٤١ الخاصة بأخذ رأى رئيس مجلس الوزراء في تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء ونوابهم واعفاوهم من مناصبهم .

(٢) راجع : دكتور / محمد حسين عبد العال ، القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢٥ . دكتور / محمد رفت عبد الوهاب ، القانون الدستوري ، المبادئ الدستورية العامة - دراسة النظام الدستوري المصري ، منشأة المعارف بالأسكندرية ط ١٩٩ ص ٣٩٠ . دكتور / صلاح الدين فوزى ، المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط ١٩٩٥ ، ١٩٩٥ ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، الجزء الثالث ص ٩٠٣ .

٢- اختلال ميزان المسألة والمحاسبة .

٣- الإخلال بالمبادئ الإدارية السليمة في عملية صناعة القرار الاستراتيجي ، هذه الذي ينبغي أن تخضع لفكرة المجموع وليس الفكر الشخصي ، وبالتالي التأثير في نجاح وجودة الإدارة الحكومية لغياب أحد معايرها الهامة وهو الوضوح والتحديد للمسؤولية وتوارثها مع السلطة .

ثانياً : الإدارة بالثقة والولاء للأشخاص وليس للإستراتيجيات والمؤسسات ؛ غياب الفكر المؤسسي عن الإدارة المصرية ، حولها إلى إدارة ثقة وليست إدارة كفاءات وخبرات ومؤسسات ؛ وهذا أثر بدوره على عملية صناعة القرار الاستراتيجي ؛ من عدة جوانب :

الجانب الأول : أن من يتولى المناصب الإدارية العليا هم أهل الثقة الذين يسهرون في عملية صناعة القرار الاستراتيجي ؛ ومن ثم تضيع اعتبارات الحيدة والكفاءة والموضوعية والتزاهة ؛ باعتبارها أساساً لقيام مبادئ حوكمة الإدارة وجودتها^(١) .

الجانب الثاني : أن عملية صناعة القرار الاستراتيجي تسودها فكرة الغاء الجماعة لمصلحة الرأي الفرد ؛ فهو ما يؤدي إلى الإستبداد الإداري ، ويتعارض مع مبادئ الإدارة المتقدمة ، ومنها المشوره الإدارية ، خاصة في مثل هذا القرار الجوهرى .^(٢)

(١) ويلاحظ البعض أن مقاومة التغيير أحد القوى المعوقة لأى ثورة إدارية ، راجع : دكتور على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) وهذا من الآثار المترتبة على ما يسميه البعض بالقيادة التسلطية ، =

الجانب الثالث : اضعاف الصفة الثانية بل والقضاء عليه لمصلحة أهل الثقة؛ وهو ما يفسر ظاهرة هجرة العقول والكفاءات إلى الخارج ، وتدور حال من بقى منها بالداخل ، حيث لا يصعد في السلم الإداري إلا من توافر لديه مهارات النفاق والتملق والدخول من الأبواب الخفية؛ ولا عجب إذا أمام هذه الظواهر ؛ أن نجد أنفسنا ونحن في القرن الحادى والعشرين نبحث عن حلول لذات المشكلات التي كانت معناتها في بداية القران العشرين.

ثالثاً : ارتباط القرارات بوجود صانعيها في مناصبهم ؛ لا ت عدم الإدارة الحديثة المتقدمة وجود الخبراء والكفاءات ؛ حيث تعد مدرسة لإعداد هذه الكوادر والخبراء ، نظراً للتدريب الجيد الذي يلقاه هؤلاء خلال مراحل العملية الإدارية ، ومنها صناعة القرار الاستراتيجي .^(١)

ويترتب على غياب الفكر المؤسسى عن الإدارة الحكومية المصرية ، أن تكون القرارات معبرة عن اتجاه أصحاب المناصب العليا ، المسؤولين عن التخطيط ؛ ومن ثم يرتبط نفاذ هذه القرارات بوجود صانعيها في مناصبهم ، وبالتالي فـأى تغيير فيها يستتبع في بعض الأحيان إعادة النظر فيها بما يتفق مع الاتجاه الجديد للمسؤولين ؛ وقد يؤدي ذلك في حالات

= راجع : دكتور / مصطفى محمود عفيفى ، مبادئ وأصول علم الإدارة العامة ، سابق ص ٢٠٢ ، حيث يقول : " اتخاذ القرارات الغبية المفاجئة في تسخير العمل تلك التي تحمل عنصر المباغتة الطارئة بالنسبة لتسخير العمل وأوضاع العاملين الذين يكونون بمعرض تماماً عن مسبباتها " .

(١) دكتور / على السلمى ، الإدارة المصرية ، سابق ١٨٧ .

كثيرة إلى الغاءها ، وإعادة صناعة قرار جديد حسب تعبير شائع هو التبرير بطبيعة المرحلة ؛ وهذا السلوك الإداري يؤدى إلى :^(١)

١ - ضياع الجهد المبذول في عملية صناعة القرار الأول ، والنفقات التي تتطلبها هذه العملية ، وتحول الأمر وانتظر إلى هذه العملية من المبادئ العلمية والفنية إلى العشوائية والإرتجال والتخيط .

٢ - تتبّع الإدارة الحكومية بهذا الأسلوب في ضياع فرص التقدّم^(٢) والنحو بمعدلاته المطلوبة وبالجودة الازمة ، وبالتالي تعدّ إدارة عدم الجودة ، وهو ما لم يعد مقبولاً في ظل المبادئ الحديثة للإدارة التي تحكم كافة أجهزة الدولة على معيار مؤسسي متقدم ؛ وهو أمر لم يعد مهلاً لأى تبرير ؛ خاصة في ظل هذا السباق المحموم نحو النهضة في

(١) راجع : دكتور / أحمد زايد ، المصري المعاصر ، سابق ص ٦٩ ، ٧٢ ، حيث يشير سياسته إلى دراسات أكدت أن المصري يشك في الموظف الحكومي ولا يطمئن إليه ؛ ومنها : دكتور / كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين - دار ابن خلدون - بيروت ، ١٩٨٠ . دكتور / حسن الخولي ، الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ . دكتور / محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ . دكتور / محمد عاطف غيث ، القرية المصرية المتغيرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) الغريب أيضاً ضياع هذه الفرص ، وانتشار ثقافة تبديد الوقت ؛ انظر : دكتور / حسن محمد وجيه ، مقدمة في علم التفاوض ، سابق ص ١٧١ ؛ يقول : "لاشك أنه بدون الإدارة الجيدة للوقت وشيوخ ثقافة ابتداله ، فإننا نفقد الجهد والطاقة والمال الذي قد لا يمكن تعويضه وهناك ملامح كثيرة جداً يمكننا الخوض فيها للتدليل على معطيات ثقافة تبديد الوقت الناتجة عن العادات الاجتماعية السلبية وسوء التنظيم وإدارة الأعمال وهناك درجة من الخطورة في الاستمرار في هذا الوضع ؛ راجع : إيان ج. سيمولز ، البنية والإنسان عبر العصور ، ترجمة السيد محمد عثمان ، عالم المعرفة ، ٢٢٢ ، ص ٧

دول العالم التي بدأت مع مصر مرحلة التنمية ، ولكنها فاقتها بمراحل ؛
لاعتمادها على مبادئ الإدارة الرشيدة ؛ مثل التجربة الماليزية
والهندية والصينية .

٣- غياب الفكر الموسسي عن صناعة القرار الاستراتيجي أدى صعوبة
استخدامه في تنفيذ المشروعات الكبرى للتقدم والنهضة ؛ وعدم عقلانية
بعض القرارات ؛ بل ووجود معوقات لها ، سواء من قبل صانعيها
أنفسهم أو من قبل المتصلين في داخل الوحدة أو التنظيم ، واستفادة
البعض من استمرار الأمور كما هي^(١) ، لأن صناعة قرار استراتيجي
قد يؤثر في امتيازاتهم واستغلالهم لمناصبهم في الإدارة .

(١) دكتور / علي السلمي ، الإدارة المصرية ، سلبي ص ١١٥ .

المبحث الثاني

الادارة بردود الأفعال لا باستراتيجيات المواجهة

administration by means of reactions , not by confrontation strategies

من بين خصائص الادارة الحكومية المصرية ؛ هو تعاملها مع المشكلات بأسلوب رد الفعل دون أن تكون هناك استراتيجية واضحة يدار بها المستقبل ؛ فهى ادارة وليدة الأزمات وادارة بالازمات ؛ ومن ثم يكون هذا الأسلوب فى حد ذاته أزمة ؛ تحتاج إلى ادارة جودة للتخلص منه.^(١)

ولذا فإن التعامل الإدارى مع هذه المشكلات ، يتركها تتفاقم بحيث يكون من الصعب حلها بعد ذلك ؛ أو بتكلفة باهظة ، كان من الممكن تفاديهما لو كان هناك أسلوب ادارى رشيد ؛ ومن الآثار المترتبة على هذا الأسلوب :

(أ) ظاهرة التراجع عن القرارات ؛ في الوقت الذى تكون تكلفة هذه القرارات عالية سواء فى مرحلة صناعتها ، أو اتخاذها ونفاذها ، ثم يتم

(١) دكتور / محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات ، سابق ص ٢١٣ . ويعرف الازمة بأنها : " نقطة تحول مفاجئ إلى الأحسن (نعمه) أو إلى الأسوأ (نقطة)، فهي تتميز بدرجة من المخاطرة وعدم التأكيد وقصور المعرفة وتتذر بأن هناك تغيراً جاداً يوشك أن يحدث ، مما يؤدي إلى نتائج سلبية غير مرغوبة أو نتائج إيجابية مرغوبة ومصحوبة بالقلق والتوتر ، ويكون الوقت المتاح أمام المدير المستنول قصيراً ، ومن ثم تحتاج الازمة في إدارتها إلى قرار سريع لمواجهة تفاقم المخاطر " . وراجع :

- رجب سعد السيد ، عدا القرن ٢١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ص ٣٢ .
دكتور / ابراهيم درويش ، الوسيط في الادارة العامة ، سابق ص ١٦٦ . دكتور / على السلمى ، الادارة المصرية ، سابق ، ص ٢٢١ . دكتور / حصمت عبد الله الشيخ ، دور نظم تكنولوجيا المعلومات ، سابق ص ٣٣ . دكتور / سليمان الطماوى ، مبادئ علم الادارة العامة ، سابق ص ١٨٧ .

الراجع عنها بعد ذلك ، حيث إن صناعة القرار الاستراتيجي بالذات لا يمكن أن تتم في ظل تفاعلات الأزمة ، بل يجب التعامل معها بعقلانية تغيب في كثير من الأحيان عن الإدارة بالأزمة وإدارة الأزمات الحكومية ، فالإدارة الجيدة هي التي تستعد للمستقبل^(١) بموضوعية لا بقرارات انتفالية^(٢).

ب) ظاهرة تسييس قرارات الإدارة ؛ فغياب الاستراتيجية عن صانع القرار ؛
تجعل هذه العملية خاضعة لتدخل عناصر غير موضوعية بعيدة عن القرار ؛ فأحياناً يحدث تدخل من السلطة التشريعية في صناعة القرار ؛ لا من أجل الرقابة ؛ بل من أجل بعض المصالح الضيقة لبعض الأعضاء سواء كانت شخصية ؛ أم خاصة بدوائرهم ، وتحدث وبالتالي الترضية السياسية لهؤلاء ، على حساب المبادئ العلمية والفنية في الإدارة الرشيدة^(٣) ، باعتبار أن الصراع العالمي الآن هو حول العلم والتكنولوجيا .

(١) دكتور / إبراهيم شيخا ، أصول الإدارة العامة ، سابق ص ٢٩٦ .

(٢) راجع : دكتور / فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سابق ص ١٦ حيث يقول : « اليابانيون مثل الذين أراهموا أنفسهم من التفكير في سباق التسلح ، وينتفعون على قواتهم المسلحة أقل من ١% من الناتج القومي الإجمالي ، يشقون عقولهم مباشرة بمسائل التكنولوجيا الحديثة ، وهذا أصبح الأمريكيون مهديين في مجال تفوقهم البارز ، ففي عالم صناعة الإنسان الآلي والخيوط الطيبة - ولليزر والاتصالات أصبحت المبادرة بأيدي اليابانيين . يضاف إلى ذلك أنه في عام ١٩٩٠ يكون تفوق اليابان على الولايات المتحدة بوصفها أكبر دولة ذات استثمارات خارجية » .

(٣) دكتور / مصطفى عفيفي ، مبادئ وأصول علم الإدارة العامة ، سابق ص ٦ .

المبحث الثالث

مدى التزام معايير الجودة

How far quality criteria are punctual

يعد التزام الإدارة الحديثة بمعايير أحد الأسس الهامة في عملية النهضة والتقدم والإصلاح ، ومعايير الجودة في الإدارة الحكومية تعنى الالتزام الكامل من الناحية القانونية والمبادئ العلمية والفنية التي تنتهجها الإدارة الحديثة ، بحيث يتم تصنيفها وتقويمها ضمن رتبة أو درجة معينة حسب تطبيقها لهذه المعايير ، خاصة في مجال صنع القرار الاستراتيجية .^(١)

وتتصل معايير الجودة بعدة جوانب (٢)

الجانب الأول - قانوني : وتعنى مدى تطبيق واحترام أحكام القانون وأجراءاته في جميع المنظمات والوحدات الإدارية ، ومن ثم فإن انتشار

(١) يذهب البعض إلى اعتبار صناعة القرار هي محور نشاط الإدارة العامة ؛ راجع : دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ١٣٩ ، حيث يبين أنه : " أصبحت عملية صنع القرارات هي المضمون العام لنشاط الإدارة العامة في جميع مستوياتها بصرف النظر عن نوع القرار " .

(٢) راجع : جاك ايول ، خدعة التكنولوجيا ، سابق ص ٤٧٨ ، حيث ورد أنه : " فالبشرية الحديثة كما نعرفها هي تخطيط مبني لما ستكون عليه البشرية مستقبلا " . واتظر : مايك فيدرستون ، ثقافة العولمة ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، سلسلة الفكر بالتعاون مع المشروع القومي للترجمة بالجامعة الأمريكية للثقافة ، ٢٠٠٥ ، حيث يقول : " وفكرة التنمية تتطلب العمل والتخطيط الدائمين وكل فشل يضاعف من حجم الضغط ، ولكن النجاح لن يكفي مالم يؤد إلى حالة مساواة لا تمثل سوى نقطة اطلاق لمزيد من التنمية الاجتماعية " .

الرشوة والواسطة والمحسوبيّة ، يُعدا خلاً بأحد المعايير الحاكمة في الجودة ؛ والمساواة .^(١)

الحاجب الثاني - المبادئ العلمية في الإدارة^(٢) ؛ فلم تعد الإدارة محلا للتخمينات والعشوائية ، بل هي إدارة بالبيانات واستثمار طويل الأجل في البشر ، فالعصر الحالي في الإدارة العامة هو الرغبة الحقيقية في التقدم بالعلم والتكنولوجيا تلك التي وجدت تطبيقات هائلة في المجال الإداري .

ومن ثم فإن عملية صناعة القرار الاستراتيجي ؛ ينبغي أن تخضع لهذا المعيار من حيث أنها عملية ينبغي أن تعتمد على العقل والعلم لا العواطف والجهل .

الحاجب الثالث : سياسة المكافحة والمصارحة ، حيث لم تعد الإدارة الحديثة تعتمد بالغموض على مستوى البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها عملية صناعة القرار الاستراتيجي ، كما ينبغي أن يكون ذلك متاحا أمام الرأي العام في ظل شفافية كاملة ، بحيث تكون الحكومة والرأي العام في جانب واحد فيما يتصل بعملية التقويم لها؛

(١) راجع : تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ عن موضوع شن هجوم على الفقر ، سالف الإشارة إليه ص ١٠٢ وما بعدها .

(٢) راجع : دكتور / على السلمي ، الإدارة المصرية ، سابق ص ٧٨ حيث يشير إلى صفات الإدارة العلمية وهي : " ١ - إدارة حركية تومن بالتغيير وتسعى إلى التجديد والإبتكار . ٢ - إدارة هجومية تتوقع المشكلات وتسعى لمعالجتها قبل حلولها . ٣ - إدارة تستهدف الأمثل وتحاول الوصول إلى الحد الأقصى من الإنجاز . ٤ - إدارة تعتمد على منطق الحساب والقياس . ٥ - إدارة تستند إلى جماع الخبرة والعلم الإداري وتسعى بالمستشارين الإداريين في مختلف المجالات ، فهي إدارة مفتوحة على العلم " .

الجانب الرابع : سياسة المسألة والمحاسبة ؟ فلا توجد إدارة جودة لم تسدلها المسألة والمحاسبة وعمليات التقدير لكافة اجراءاتها وعملياتها في مرادب لهذه الجودة (١)

وعندما نضع معايير الجودة في التطبيق على الإدارة الحكومية المصرية في عملية صنع القرار الاستراتيجي ؛ باعتبار أنه الأساس الذي تتمحور حوله كافة أنظمة العملية الإدارية - فإن الملاحظ يبدو له عدم الجودة في التزام الكثير منها في عدة ظواهر :

- الظاهرة الأولى : عدم الشفافية في عرض البيانات والمعلومات المتصلة بالكثير من العمليات الإدارية الهامة ، ومنها صناعة القرار الاستراتيجي ؛ وهذا يؤدي إلى عدم الاقتناع على المستوى التنظيمي به ، وعدم الثقة من قبل الرأي العام .

- الظاهرة الثانية : التبعية الإدارية الشديدة والولاء وعدم الإستقلالية ولـ سياسة الأيدي المرتعشة ؛ وعدم المقدرة على صناعة قرار استراتيجي جيد ، فكل الأعمال يحاول المسؤول الأدنى نسبتها إلى القيادات الكبرى توجيهاتها وارشاداتها ؛ الأمر الذي يشبع مناخا غير ملائم لعملية الإصلاح الإداري بالقرار الاستراتيجي . (٢)

- الظاهرة الثالثة : الخل في عمليات التقويم لأنشطة الإدارة الحكومية سواء على مستوى الرقابة أم على مستوى المحاسبة ، وهذا يزرع في

(١) دكتور / إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة ، سابق ص ١٦٢ . وراجع : دكتور / مصطفى عفيفي ، مبادئ وأصول علم الإدارة ، سابق ص ٢٩٤ .

(٢) وهذا ما يظهر من خلال ضعف دور المحاسبات رغم كونها عنصر أساس في عملية الإصلاح الإداري ، راجع في العرض الجيد لهذا الموضوع : دكتور / على السلمي ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١١٢ .

المنظمة أو الوحدة نوع من غياب معين الجودة في هذه النقطة ،
ويشكل عائقا دون الإصلاح الإداري لعملية صناعة القرار . (١)

(١) ومن الظواهر الخطيرة التي كشفت عنها بعض الدراسات أن هناك انفصalam بين أهداف الصفة والجماهير العريضة . راجع : دكتور / أحمد زايد ، المصري المعاصر ، ساقية ص ١٧٥ .

المبحث الرابع

دور التنظيم غير الرسمي في صناعة القرار الاستراتيجي

The role of non-official organization in making strategic decision

المبدأ :

الإدارة الحديثة هي التي تعتقد مبدأ المشاركة في صنع القرار الاستراتيجي ؛ نظراً للدور الذي يلعبه في عملية الإصلاح والتقديم ؛ وتساهم في هذه العملية كافة المنظمات غير الرسمية سواء كانت الرأى العام أم الجهات المعبّرة عنه من الأحزاب والصحفية وكافة منظمات المجتمع المدني .^(١)

التطبيق :

من خصائص صناعة القرار الاستراتيجي في الإدارة الحكومية ؛ هو تأثره بالتنظيم غير الرسمي ليس على أساس المفهوم السابق لمبدأ المشاركة المجتمعية في صناعة القرار ؛ بل يتخد هذا التنظيم الصور الآتية :
- الصورة الأولى : مملأة جماعات المصالح المستفيدة من الأوضاع المستكينة في الإدارة العامة على حساب العناصر الموضوعية في صناعة القرار^(٢) ؛ أو توجيهه الوجهة التي تخدم مصالحها، وبالتالي

(١) دكتور / عصمت عبدالله الشيخ ، دور نظم ، سابق ص ٣٣ . وراجع : دكتور / رفاعي محمد رفاعي ، إدارة ، سابق ص ٢٦١ . غاستون بوتول ، سوسيولوجيا السياسة ، سابق ص ١١٨ .

(٢) يشير دكتور / على السلمي في مؤلفة الإدارة المصرية ، ص ٣٢٥ - إلى أن هناك أحد أسباب تعثر عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر هو عدم وضوح استراتيجية-

تحدث خسائر فادحة للإدارة الحكومية إما لتأخرها في التصدي للإصلاح، أو للصناعة غير الجيدة لإجراءاتها وممارساتها ، ومن ثم يحدث تحالف غير مشروع يتنافى مع المبادئ العلمية في الإدارة بين رجال الأعمال على سبيل المثال وبين صانعي القرار ، الأمر الذي يخل بمبادئ حوكمة الإدارة .

الصورة الثانية - القيود المعموقة لعمل منظمات المجتمع المدني في مساهمتها في عملية صناعة القرار الاستراتيجي سواء من حيث الإجراءات التشريعية التي تقرر قيوداً على عملها وممارستها ودورها في عملية المشاركة التي لم تعد تقتصر فقط على المستوى السياسي ، بل أيضاً في الدور الذي تلعبه في الإدارة الحديثة ، أم من حيث مشكلة العوائق العملية أمام ممارساتها للمساهمة المنشودة منها في عملية التقويم والتبصر لصانع القرار الاستراتيجي .^(١)

الصورة الثالثة - عدم الاستفادة من التنظيم غير الرسمي إلا في مجال الآثار السلبية المتربطة عليه من شأنه أن تخلق مشكلات عدّة في داخل المنظمة أو الوحدة الإدارية ؛ من شأنه أن يقلل من الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الهدف ، ويخلق بالتالي خللاً داخل الهيكل التنظيمي ؛ نتيجة للتأثير البارز في عملية صناعة القرار ؛ من الجهات الخارجية عن الجهات الرسمية لهذه العملية ؛ الأمر الذي يفتح الباب نحو الإخلال بمبادئ

= قومية للتنمية تحدد الأهداف والأولويات تحديداً واضحاً وتعمل على الإفادة من مصادر القوة في المجتمع ، وتدعم آثارها .

(١) يطلق علماء الاجتماع على عملية التقارب بين الجماعات بالتفاوض ، راجع : دكتور / أحمد زايد ، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات - قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات - عالم المعرفة ٣٢٦ - أبريل ٢٠٠٦ ، ص ١٤٣ .

السليمة في العملية الإدارية في شتى مظاهرها؛ و يجعل من الصعب إحداث نمو أو تقدم ملحوظ بالإدارة الحكومية في ظل عدم وجود قرار حاسم بالالتزام بمبادئ الإدارة الرشيدة .^(١)

(١)تشير دكتورة / عزيزة الشريف في مؤلفها أنشطة العملية الإدارية ص ٤٩ ، إلى الدور البارز الذي يمكن أن يمارسه التنظيم الرسمي في تكثيل الجهود نحو الهدف . وراجع : دكتور / عصمت عبد الله الشيخ ، دور نظم ، سابق ص ١٣٢ . دكتور / على السلمي ، الإدارة المصرية ، سابق ص ١٣٣ . دكتور / سليمان الطماوى ، مبادئ علم الإدارة العامة ، سابق ص ٧٢ ، ٧٣ .

الخاتمة

Conclusion

تعد صناعة القرار الاستراتيجي أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها الإدارة الحديثة في التخطيط لأهدافها طويلة الأجل؛ وخاصة في البلدان التي مازالت تحاول النهوض من مشكلاتها الضخمة، والتي تقتضي على كل جهود التنمية؛ وقد انتهينا من هذا البحث إلى عدة نتائج هي :

أولاً : على قدر أهمية الأهداف التي تتغياها الإدارة العامة يأتى القرار الاستراتيجي والقرار الروتيني ، والمعايير الحديثة في الإدارة تفرق بين هذين النوعين من ناحية المنهج أو الأسلوب التخطيطي وطريقة التفكير . أو من ناحية التمويل الأصلى والمساعد ، والمصادر المحققة أو المحتملة . وتقوم الإدارة بالاعتماد على القرار الاستراتيجي لتحقيق التقدم من خلال التصدى للمشكلات القائمة ، وهى المشكلات الكبرى الموجودة بالجهاز الإدارى ، أو صناعة التقدم بهذا القرار ، حيث لاحظنا أن الاستسلام للوضع الراهن والتعامل معه باعتباره أفضل المتصور ، هو داء يؤدى بالدولة إلى التخلف ، ومن ثم يظل فى الإدارة الحكومية التفكير فى هذا القرار لأنه يحدد الأهداف الجوهرية ، ويدرس الفرص ويقومها والبدائل واحتياطتها ، والتضحيات المحققة والمحتملة ، ومن ثم يتم صناعة التقدم به .

ويقوم القرار الاستراتيجي بدوره فى مواجهة الأزمات ، والإدارة به ، حيث إن الإدارة الحديثة لم تعد تجعل الزمن يقودها ، بل هي الفاعلة فيه ، وهي المسسيطرة عليه وهى التى تخلق الظروف لا أن تكون تحت رحمتها .

وتتأتى مرحلة صناعة القرار باعتبارها من أصعب الخطوات التى يمر بها
وهي مرحلة تعتمد على المبادئ العلمية فى الإدارة الرشيدة ، مع استدعاء
المهارات الفنية ، ويتوقف المعدل الحدى للعائد منها على درجة الجودة فى
انتقاء البديل ، ودرجة القيمة المعطاه لكل منها فى ضوء معوقاته وتمويله.
كما أن التفكير الاستراتيجي يسيطر على عملية الصناعة للقرار
الناتج عنها ، وهى عملية عقلية ومنطقية تدرس الواقع والمستقبل
وستدعى لتحكم عليه .

ثانياً : يعتمد نجاح عملية صناعة القرار الاستراتيجي على عدة أسس
ومقومات ؛ تتطلب وجود وتعزيز المهارات البشرية وتتوافر الكوادر
المؤهلة ، وهذا لن يتوافر إلا بتتوافر مقدمات ضرورية بوجود نظام
الحكم الصالح الرشيد الذى تمثل أهم معاييره فى :

- وجود انتخابات حرة ونزيهة . - حكم القانون وسيادة المشروعية .
- الضبط الرقابى . - المسئولية .

والصناعة الجيدة للقرار بناء على هذا المقوم تقتضى ؛ التحديد
التشريعى ، واستقلال واضح انقرار الاستراتيجى ، حيث لا يمكن أن تنجح
هذه العملية دون أن يكون هناك استقلال واضح لواضعيه عن كل المؤثرات
غير الموضوعية والتدخلات من قبل أصحاب المصالح غير المشروعة ،
كما يجب أن يكون هناك احتضان للمبدعين ورأس المال الإبداعى .

وقد خلصنا إلى أن عدم اهتمام الإدارة بهذا المقوم من شأنه أن يؤدي
إلى :

- أن تكون الإدارة الحكومية طاردة للكفاءات .
- الإداره بالعاطفة والمجاملات .

- الإدارة الكلاسيكية بالأقدمية .

ثالثاً : لا يمكن أن تنجح عملية صناعة القرار الاستراتيجي دون دراسة على أساس المبادئ للمشكلة وتصنيفها ، وهذا يتطلب أن تكون الإدارة الحكومية فاعلة ، تدرس البدائل وتقوم بعملية الاختيار في ضوء شروط موضوعية تدرس الأهداف بحسب استراتيجي ينبغي أن يراعي واقعيتها ، وقد يبان لنا أن المشكلة في الدول المختلفة فيما يختص بدراسة الأهداف نتيجة لتصور أهداف خيالية أو ذات قبول جماهيرى ولو على حساب المبادئ السليمة في الإدارة .

رابعاً : أن الشريعة الإسلامية الغراء وإن لم تعرف القرار الاستراتيجي لفظاً ، فإنها قد عرفته بمضمونه ، حيث كان هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة المثال النموذجي لصناعة هذا القرار ، وكذا عند تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة .

ومما يدل على أهمية القرار الاستراتيجي في الشريعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستشير أصحابه في غزوته ؛ وكان ينزل على رأيهم ضاربا المثل الأعلى في الصناعة الرشيدة لهذا القرار .

خامساً : تقوم صناعة القرار الاستراتيجي على مجموعة من العوامل المؤثرة فيه والتي تحدد كيفيته ، وتفرق بين الإدارة الحديثة والإدارة التقليدية ، والإدارة الرشيدة وغير الرشيدة .

والعوامل التي تعد بمثابة حوكمة لصناعة هذا القرار هي ، عمل الفريق ، وتوافق البيانات والمعلومات وكيفية الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في الحصول عليها أو في تبويبها وتصنيفها والاستفادة منها ، ثم مهارات التنبؤ ، والمشاركة المجتمعية ، باعتبار أن هذا القرار لا يهم صانعيه فقط بل المجتمع كله .

سادساً : تتمثل صناعة القرار الاستراتيجي في الشريعة الإسلامية في استناد الأمر إلى أهله على أساس مبدأ الجدار ، فالمسؤولية في الشريعة تكليف شرعى ، ومن ثم فلا يجوز لمن توليهما أن يتصرف بهواه ، والموضوعية والحيدة في صناعة القرار ، والاستقلال والمشورة ، وهذه الكيفية الشرعية في هذه المرحلة من شأنها أن تحمل للإدارة في الإسلام بعداً انسانياً فاقت به كل الإدارات الحديثة .

سابعاً : إننا قد بحثنا خصائص صناعة القرار الاستراتيجي في الإدارة الحكومية المصرية ، وقد بان لنا أنه يعنى من عدة مشكلات تمثل في الواقع تطبيق واقعى لمشكلات هذه الإدارة بصفة عامة على صناعة القرار الاستراتيجي ، سواء اتصلت بعدم انتشار الفكر المؤسسى فى داخلها ، أو الإدارة بردود الأفعال ، أو عدم استكمال معايير جودة الهيئات والمؤسسات أو سيطرة الآثار السلبية للتنظيم غير الرسمى فى صناعة هذا القرار ؛ ومن ثم فإن الإصلاح الإدارى عاماً ؛ واتباع الأساليب الحديثة فى الإدارة يقتضى ما يلى :

(أ) حوكمة الإدارة الحكومية على أساس النظم المؤسسى .

(ب) انتشار الفكر الاستراتيجي على مستوى صانعى القرارات الإدارية .

(جـ) اعتناق مبدأ الشفافية فى الإدارة الحكومية .

(د) زيادة معدلات الثقة بالأجهزة الحكومية من قبل الرأى العام عن طريق اشراكه فعلاً فى عمليات صنع القرار ، وإطلاعه على كافة البيانات والمعلومات الموجودة لديها .

(هـ) المسألة والمحاسبة بموضوعية وعدالة فى كافة أجهزة الإدارة الحكومية .



قائمة بأهم المراجع

- المؤلفات الفاتحونية والعاشرة :

- دكتور / إبراهيم درويش .

ال وسيط في الإدارة العامة - النظرية والممارسة - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٨٨ .

- دكتور / أنور أحمد رسلان .

الحقوق والحریات العامة فی عالم متغير ، ط دار النهضة العربية ١٩٩٧ .

- دكتور / إبراهيم عبد العزيز شيخا .

أصول الإدارة العامة ، القيادة الإدارية وفن صناعة القرار ، ط ١٩٨٥ .

- دكتور / أحمد زايد .

المصرى المعاصر - مقاربة نظرية وامبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ب ٢٠٠٥ .

- دكتور / أحمد زايد .

سيكولوجية العلاقات بين الجماعات - قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات - عالم المعرفة - كتاب رقم ٣٢٦ - أبريل ٢٠٠٦ .

- باريرا ويتمر .

الأمامط الثقافية للعنف. ترجمة دكتور / ممدوح يوسف عمران - عالم المعرفة - كتاب رقم ٣٣٧ مارس ٢٠٠٧ .

- بيترتيلور وأخرون .

الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر - الاقتصاد العالمي ، الدولة القومية ، المحليات ، عالم المعرفة كتاب رقم ٢٨٣ يوليو ٢٠٠٢ .



- بيل جيتس .

المعلوماتية بعد الإنترنط (طريق المستقبل). ترجمة عبد السلام رضوان - عالم المعرفة كتاب رقم ٢٣١ مارس ١٩٩٨ .

- برنارد شفارتر .

القانون فى أمريكا ، ترجمة المستشار / ياقوت العشماوى ، ط دار المعارف ١٩٨٠ .

- دكتور / جميل أحمد توفيق . دكتور / على الشرقاوى - إدارة الأعمال - مدخل الوظائف والممارسات - ط ١٩٨٨ .

- جون هارتنى .

الصناعات الإبداعية ، ترجمة بدر السيد سليمان الرفاعى ، عالم المعرفة ٣٣٨ أبريل ٢٠٠٧ .

- دكتور / جمال العطيفى .

آراء فى الشرعية وفى الحرمة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

- جلوريا إيفنتر

الحكومة الإلكترونية ، ترجمة بدار الفاروق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٧ .

- جاك ايلول .

خدعة التكنولوجيا ، ترجمة دكتورة / فاطمة نصر ، هيئة الكتاب ، ٢٠٠٤ .

- دكتور / حسن محمد وجيه .

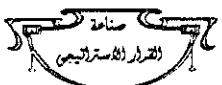
مقدمة فى علم التفاوض الاجتماعى والسياسى ، عالم المعرفة ، كتاب رقم ١٩٠ أكتوبر ١٩٩٤ .



- دكتور / رمزى طه الشاعر .
- مبادىء الادارة العامة - دار النهضة العربية ١٩٨٩ .
- رجب سعد السيد .
- غدا القرن ٢١ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .
- دكتور / رفاقى محمد رفاقى .
- الأصول العلمية لإدارة الأعمال - دار الهانى للطباعة ، بدون تاريخ .
- دكتور / رفيق حبيب .
- إحياء التقاليد الغربية ، دار الشروق ٢٠٠٣ .
- دونالد أرنسون .
- كامى وسارتر ، ترجمة - شوقى جلال ، عالم المعرفة كتاب رقم ٣٣٦ ديسمبر ٢٠٠٦ .
- روبيير بيلو .
- المواطن والدولة ، ترجمة نهاد رضا - منشورات عويدات : بيروت .
- باريس - الطبعة الثالثة ١٩٨٣ .
- دكتور / سليمان الطماوى .
- نظام الحكم والإدارة فى الإسلام - دراسة مقارنة ، متلزمطبع
والنشر دار الفكر العربى - بدون تاريخ
- دكتور / سليمان الطماوى .
- مбادىء علم الإدارة العامة - الطبعة السابعة ١٩٨٧ - مطبعة
جامعة عين شمس .
- دكتور / عصمت عبد الله الشيخ .
- دور نظم وتكنولوجيا المعلومات فى تيسير فاعلية العمل الإداري ،
دار النهضة العربية ١٩٩٨ .



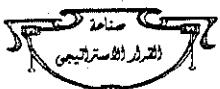
- دكتور / عز الدين العلام .
الآداب السلطانية - عالم المعرفة كتاب رقم ٣٢٤ - فبراير ٢٠٠٦ .
- عمر شريف .
نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية - دراسة مقارنة - دار الإتحاد العربي للطباعة ١٩٨٠ .
- دكتور عبد المنعم سعيد .
السياسة في غير السياسة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٥ .
- دكتور / على السلمى .
الإدارة المصرية - رؤية جديدة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ .
- عبد الخير محمود عطا .
خصائص صنع القرار السياسي في المجتمع الياباني - إمكانيات تدعيم العلاقات العربية اليابانية - معهد البحوث والدراسات العربية - الدراسات الخاصة - ١٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .
- غاستون بوتول .
سوسيولوجيا السياسة . ترجمة نسيم نصر - منشورات عويدات - بيروت - باريس - الطبعة الثانية ١٩٨٠ .
- دكتور / فاروق رضوان وآخرون .
إدارة الأعمال - مدخل وظائف ومخارات المديرين ، ط ٢٠٠٣ بدون تاجر .
- دكتور / فؤاد مرسي .
الرأسمالية تجدد نفسها - عالم المعرفة كتاب رقم ١٤٧ - مارس ١٩٩٠ .



- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية .
- مستقبلنا المشترك ، ترجمة : محمد كامل عارف . مراجعة : دكتور على حسنين حاج - عالم المعرفة ١٤٢ - أكتوبر ١٩٨٩ .
- محمد رشاد عبد الوهاب وآخرون .
- دستور جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية ، ١٩٩١ .
- مايك فيذرستون .
- ثقافة العولمة والحداثة - ترجمة عبد الوهاب علوب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ .
- ميشال لو ساج .
- النظام السياسي والإداري في الاتحاد السوفيتي ، ترجمة عيسى عصفور / منشورات عويدات - بيروت - باريس الطبعة الأولى ١٩٨٣ .
- محمود المراغي .
- أرقام تصنع العالم - كتاب العربي ٢٢ - ١٩٩٨ .
- دكتور / ماجد عثمان .
- السكان وقوة العمل في مصر - الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٥ .
- دكتور / محمد هيكل .
- مهارات إدارة المشروعات الصغيرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٧ .
- دكتور / محمد أنس جعفر .
- الوسط في القانون العام - أسس وأصول القانون الإداري . الطبعة الثانية ١٩٩٤ .



- دكتور / مصطفى عفيفي .
مبادئ وأصول علم الإدارة العامة - دراسة نظرية وتطبيقة
لتنظيم الإدارة ومشكلاتها في الدول العربية والأجنبية - بدون تاريخ وناشر .
- نورينا هيرتس .
السيطرة الصامتة ، ترجمة صدقى حطاب ، عالم المعرفة ٣٣٦
فبراير ٢٠٠٧ .
- هورست أقهيلد .
اقتصاد يدقق فقرأ . ترجمة دكتور / عدنان عباس على . عالم
المعرفة - ٣٣٥ . يناير ٢٠٠٧ .
- المرائع في الشريعة الإسلامية :
دكتور / أحمد شلبي
المجتمع الإسلامي - مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية
١٩٩٠ .
- أحمد بن عبد الله القلقشندى
ماثر الإنابة في معالم الخلافة تحقيق عبد الستار أحمد فراج ،
 الصادر عن التراث العربي - الكويت ١٩٦٤ .
- أبي اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي
المتوفى سنة ٧٩٠ هـ . الموافقات في اصول الأحكام ، دار احياء الكتب
العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .
- دكتور / أحمد محمد الحوفي .
مختارات من سماحة الإسلام ، نهضة مصر للطباعة ولنشر
والتوزيع ٢٠٠٣ .



- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية .

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، قدم له فضيلة الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي . حفظه أبو عبدالله على بن محمد المغربي ، دار الإيمان .

- أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري المعروف بابن هشام . السيرة النبوية . قدم لها وعلق عليها وضبطها / طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .

- أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ . كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تحقيق دكتور / أحمد مبارك البغدادي - مكتبة دار ابن قتيبة - الكويت - الطبعة الأولى ١٩٨٩ . دكتور علي عبد العال سيد أحمد .

نظام الحكم في الإسلام الدساتير الوضعية ، ط ١٩٩٣ بدون ناشر . دكتور / محمد أحمد سراج .

ضمان العدوان في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة بأحكام المسئولية التقصيرية في القانون ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط ١٩٩٠ .



فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٤	مدخل
٦	الفصل الأول
٧	ماهية ومقومات صناعة القرار الاستراتيجي
١٩	المبحث الأول : مفهوم صناعة القرار الاستراتيجي
٣٤	المبحث الثاني : مقومات صناعة القرار الاستراتيجي
٣٨	المبحث الثالث : مفهوم ومقومات صناعة القرار الاستراتيجي في الشريعة الإسلامية
	الفصل الثاني
٣٧	كيفية صناعة القرار الاستراتيجي
٣٩	المبحث الأول : عمل الفريق
٤٢	المبحث الثاني : البيانات والمعلومات
٥١	المبحث الثالث : مهارات التنفيذ
٥٤	المبحث الرابع : المشاركة المجتمعية
٥٧	المبحث الخامس : كيفية صنع القرار الاستراتيجي في الشريعة الإسلامية
	الفصل الثالث
٦٢	خصائص القرار الاستراتيجي في الإدارة الحكومية المصرية
٦٤	المبحث الأول : الإدارة بسياسة الأشخاص لا باستراتيجيات المؤسسات
٧٢	المبحث الثاني: الإدارة بردود الأفعال لا باستراتيجيات المواجهة

رقم الصفحة	الموضوع
٧٤	المبحث الثالث : مدى الالتزام بمعايير الجودة .
٧٨	المبحث الرابع : دور التنظيم غير الرسمي في صناعة القرار الاستراتيجي .
٨١	الخاتمة .
٨٥	قائمة بأهم المراجع .
٩٢	فهرس الموضوعات .

تم بحمد الله وتوفيقه

